الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ١٤
الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي . . . . . (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

خطاب السيد غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية العامة أولا الى خطاب رئيس جمهورية قبرص.

اصطحب السيد غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية قبرص، فخامة السيد غلافكوس كليريدس، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كليريدس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أقدم إليكم أحر تهانئي على انتخابكم بجدارة لهذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة. وليس هذا مجرد اعتراف بتجربتكم الطويلة وقدرتكم البارزة ومهارتكم الدبلوماسية ولكنه أيضا دليل على المكانة التي يتمتع بها بلدكم، كوت ديفوار، في الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق واستحساننا الكبير للعمل الذي قام به الأمين العام وللقيادة المصممة والحكيمة التي أبداها في مواجهة مسائل دولية حيوية.

رغم التطورات الإيجابية الهامة بشأن عدد كبير من المسائل التي تشغل اهتمام وطاقة منظمتنا، لا يزال عدد كبير من المشاكل القديمة دون حل. إن الصراعات العرقية والسوفينية القومية والتطهير العرقي وكره الأجانب والتمييز العنصري والانتهازية التوسعية والتباينات الاجتماعية والاقتصادية والتخلف وتبديد الموارد النادرة على عداوات تدور بين الأشقاء، وعدم توفر الالتزام اللازم بحماية البيئة والانتهاكات الجسيمة والمكثفة لحقوق الإنسان ليست إلا بعض الشرور التي لا تزال تحيق بالإنسانية اليوم.

ولهذا، ينبغي أن يكون من بين أولوياتنا العكس القاطع لنتائج العدوان والاحتلال الأجنبي، ودعم الديمقراطية والدفاع عنها، وتصحيح المظالم الاجتماعية والاقتصادية، وحماية بيئتنا، وأخيرا، حماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع.

وإن منظمتنا من أجل تحقيق هذه الأهداف على نطاق عالمي عليها أن تتكيف، بسرعة وبفعالية، مع الظروف المتغيرة ومع التحديات الجديدة. ومن المطلوب على نحو عاجل التنسيق الأفضل فيما بين مختلف الهيئات التي تشكل منظومة الأمم المتحدة. وإن

94-86510

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

القرار الذي اتخذه الأمين العام مؤخرا بتعزيز الدور التنسيقي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن جميع المسائل الإنمائية خطوة جديرة بالثناء في الاتجاه الصحيح.

إننا نشهد على نحو دائم الكوارث العالمية. وإن رواندا ويوغوسلافيا السابقة مثالان صارخان ودمويان. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك تعزيز الأمم المتحدة من أجل الاستجابة على نحو أفضل لتحديات العصر والتوقعات المتزايدة للإنسانية للأمن والإمكانيات الاقتصادية والديمقراطية. ولا يمكن تحقيق هذه التوقعات إلا بجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية من خلال تنفيذ قراراتها والأحكام الإلزامية في الميثاق.

وتمثل الجمعية العامة، وهي أهم محفل ديمقراطي عالمي، كل أعضاء الأمم المتحدة. وهي تعمل على أساس مبدأ المساواة في السيادة. وبهذه الصفة لعبت دورا رئيسيا من أجل تحقيق أهداف المجتمع العالمي وينبغي أن تواصل القيام بهذا الدور وفقا لولايتها بموجب الميثاق.

ومع ذلك، بالنظر الى حقائق العصر السياسية، كان لمجلس الأمن جدول أعمال اتسع نطاقه بقدر كبير وكان عليه أن يقوم بدور أكثر نشاطا. ووفقا للميثاق، إن ذلك الجهاز لديه القدرة على اتخاذ القرار والعمل. وفي هذه الأيام إنه قادر على العمل بفعالية أكبر في صيانة السلم والأمن الدوليين. إن مجلس الأمن في حقبة ما بعد الحرب الباردة في يومنا هذا في وسعه القيام بدور أشمل وأكثر أهمية من أي وقت مضى. ونرحب بهذا التطور في عالم تتطلب فيه تحديات جديدة حلولا عاجلة. وفي سياق الدور المعزز والموسع أن النتيجة الناجحة للمداولات بشأن استعراض عضوية المجلس حتى تعبر عن حقائق عالم اليوم من الأمور التي نقدرها عظيم التقدير.

ومع ذلك، إن فعالية أقوى جهاز في الأمم المتحدة تضعف ضعفا خطيرا إذا طبق معايير مزدوجة. يجب أن يعمل في كل حالة بالتصميم والاتساق. ويبين سجل أدائه بجلاء أنه في الحالات التي أبدى فيها المجتمع الدولي الثبات على الدفاع عن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى التنفيذ الكامل لأحكامه، تحقق السلم والعدل. وعلى العكس من ذلك، في الحالات التي لم تبين فيها وحدة الغرض أو وضعت فيها مصالح الأمم أو التحالفات فوق المبادئ العالمية وحكم القانون، استمرت المشاكل وأصبح السلم بعيد المنال.

وتتسبب المصاعب المالية التي تواجه المنظمة في قيود شديدة على الدور المتزايد باستمرار في شؤون العالم اليوم. ويجب أن يبذل كل جهد لتزويد المنظمة بالوسائل اللازمة للقيام بمهمتها الحيوية على نحو فعال. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن حكومتي قررت في بداية هذه السنة، بعد نداء وجهه الأمين العام، أن تضاعف على أساس طوعي نصيبها المقرر في جميع عمليات حفظ السلم.

ومن ثم إن التزامنا بالتسوية السلمية للنزاعات تجلى مرة أخرى بطريقة ملموسة وعملية. ونأمل في أن يحذو الآخرون حذو بادرتنا الطيبة في القريب العاجل. إن منظمتنا بحاجة ماسة الى سخاء دولها الأعضاء إذا كان لها أن تواصل القيام بمهمتها الضخمة على نحو فعال.

ومما هو مسلم به على نطاق واسع أن الاقتصاد يلعب دورا هاما في السياسات العالمية المعاصرة. إن التنمية وحماية البيئة والتخفيف من الفقر والتقدم الاجتماعي ورفع المستويات الصحية والتعليم السليم والتكنولوجيا الصحيحة، كل هذه أمور تتطلب وسائل مالية لتحقيقها. وفي هذه الممارسة إن الأمم المتحدة، من خلال الأمانة العامة ذاتها، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي عزز مؤخرا ومختلف الوكالات المتخصصة، تقوم بإحدى المهام البالغة الأهمية، ألا وهي دفع الرفاه الاقتصادي ومستويات المعيشة الأفضل لشعوب العالم أجمع. ووضحت هذه الأنشطة على نحو كامل أيضا في تقرير الأمين العام، ولهذا لا أعتزم إلا أن أعلن أننا نسلم بأهميتها وأنها تحظى بدعمنا الكامل. وإننا نثني على نهج الأمين العام المتكامل إزاء مسائل التنمية في "خطة للتنمية"، التي تستكمل "خطة للسلام" التي تشق طريقا جديدا. وإننا نشاطر الأمين العام مشاطرة كاملة تأكيده على أن التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان وأن التنمية أضمن أساس للسلم.

ووفقا للمداولات بشأن الموضوع، إن التنفيذ الناجح لخطة التنمية يعتمد على الأولوية التي تعطى للعناصر التالية: التخفيف من الفقر وتحديد أسبابه، وخصوصا في افريقيا وأشد المناطق الأخرى فقرا، والصحة ومركز

المرأة. وهناك حاجة ملحة الى وضع سياسات سكان فعالة وواضحة.

وفي هذا الصدد، إن مؤتمر السكان والتنمية الذي اختتم مؤخرا في القاهرة أكد تأكيدا كبيرا وبحق على التنمية والبيئة. والطابع الجديد الذي اتسم به برنامج عمل المؤتمر هو بالتحديد هذه الصلة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة. وهذا يشكل تقدما عن طريق دمج الحد من تزايد السكان وحماية البيئة والنمو الاقتصادي في نهج مسائل السكان.

وكان مؤتمر ريو نقطة تحول تاريخية في هذا الاتجاه. ومع ذلك، لا تزال عملية المتابعة والتنفيذ للقرارات المتخذة في مؤتمر قمة الأرض متوقفة على الإرادة السياسية لإنقاذ نسيج الحياة في الحيز الذي نعيش فيه.

لقد ركز مؤتمر بربادوس العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بوصفه أول اختبار لتعلق المجتمع الدولي بالتزامات ريو، على المشاكل الخطيرة التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة. وإن قبرص، وهي عضو نشط في هذه المجموعة، تؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ المبكر والعاجل لالتزامات بربادوس، وتعرب عن الأمل في وفاء كل عضو في المجتمع الدولي، وفقا لما يمليه ضميره، بما قطعه من التزامات.

كما أننا نرحب بالاتفاق الأوسع الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن مسائل قاع البحار في اتفاقية قانون البحار التي تشجع التطبيق العالمي للنظام القانوني الجديد الذي يحكم البحار مما يبشر ببداية فصل جديد في العلاقات الدولية.

وفي ضوء فلسفتنا وخبرتنا، نعلق أهمية كبيرة على الأداء الفعال للجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة - محكمة العدل الدولية. إن زيادة ولايتها القضائية في القضايا المتنازع عليها أمر مشجع. كما نعلق أهمية كبيرة على إمكانية توضيح النقاط القانونية في المنازعات السياسية عن طريق الفتاوى. إن محكمة العدل الدولية هي بالفعل جزء لا يتجزأ من جهود صنع السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة، ونحن نؤيد بإخلاص اقتراح الأمين العام بأن يؤذن له بالتماس الفتاوى من المحكمة، باعتبارها عنصرا هاما في التسوية السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ودور الأمانة العامة في الأمم المتحدة المحسنة والمرشدة والأكثر فعالية دور لا جدال فيه. ولا يسعنا إلا أن نشيد بالرجال والنساء العديدين الذين يعملون في الخدمة المدنية الدولية، والذين يمكنون المنظمة، بفضل مقدرتهم وتفانيهم في ظل ظروف قاسية، من الاستجابة للمطالب المتزايدة دوما في البيئة العالمية المعاصرة. وقد قام الأمين العام بالكثير بالفعل باتجاه ترشيد الأمانة العامة وتنظيمها. وهو يحظى، بكل تأكيد، بدعمنا في التدابير الإضافية اللازمة للقيام بهذه المهمة. ونحن نشارك في الاعتراف بالحاجة التي لا مراء فيها الى وجود موارد مالية كافية للمنظمة، وبضرورة قيام الدول الأعضاء بدفع أنصبتهم المقررة بالكامل ودون إبطاء.

وينبغي الاعتراف بأن الاحترام الحقيقي لحقوق الإنسان يوفر الأساس لهيكل وتنظيم أي مجتمع. إن التجارب الماضية والحديثة في كل منطقة من مناطق العالم دللت على أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها عنصر لا غنى عنه في النظام العالمي المستقر والعادل والديمقراطي. وخلال السنوات لعبت الأمم المتحدة دورا طليعيا في تأكيد المساواة بين البشر، التي هي في الواقع لب جميع الحقوق، وفي إزالة الانقسامات القائمة على الانتماء الإثني والدين والثقافة والتباينات الاجتماعية - الاقتصادية والفلسفات السياسية.

وإذا كنا نقر بقيمة البديهية القائلة بأن حقوق المواطنين في الدول التي يسودها حكم القانون يجب حمايتها دون قيد أو شرط، فينبغي لنا أيضا أن نقبل النظير القائل بأن نفس الحقوق ينبغي حمايتها لكل مواطن في دولة عالمية يسودها حكم القانون.

ولذلك ينبغي أن تكون جميع الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي اليوم موجهة صوب تنفيذ الفكرة الأساسية الكامنة في القانون الدولي لحقوق الإنسان - وهي أن الغاية من جميع الآليات الاجتماعية هي تعزيز كرامة الإنسان لا استغلاله. إن حقوق الإنسان وسيلة فعالة في تحقيق هذا الهدف.

وبغية تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وإزالة معاناة البشر، يتعين على المجتمع العالمي أن يعارض

بوضوح تام القومية المتطرفة، وأن يتخذ موقفا قاطعا ضد سياسات "التطهير العرقي"، وأن يواصل بذل الجهود الثابتة حتى نحقق القضاء الكامل على الأنظمة الاجتماعية الظالمة وغير الإنسانية المبنية على الفصل الإثني.

إن النهوض الفعال بحقوق الإنسان يرتبط بشكل طبيعي بالاتجاه العالمي صوب إشاعة الديمقراطية. وقبرص هي في طليعة الدول التي أصبحت طرفا في الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان، سواء على الصعيد العالمي في إطار الأمم المتحدة، أو على الصعيد الإقليمي، وعلى الأخص عن طريق مجلس أوروبا.

لقد أتيحت لنا الفرصة من قبل للإعراب عن تأييدنا للاقتراحات البناءة الحسنة التوقيت التي قدمها الأمين العام لتحسين إمكانات الأمم المتحدة في حفظ السلم. ونشعر بالتشجيع لما تم إحرازه من التقدم الكبير في هذا المجال. ولكن، في ضوء الطلبات المتزايدة دوما وتفاقم المشاكل المالية التي تصاحب عمليات حفظ السلم، ينبغي لنا جميعا أن نواصل القيام بكل ما في وسعنا للمساعدة في تحمل عبء هذه المسؤولية الكبرى الواقعة على منظمتنا. وفي هذا الصدد، هل لي أن أذكر بأن قبرص، وهي نفسها ضحية للعدوان والغزو والاحتلال الأجنبي، تتحمل طواعية على أساس سنوي عبء تسديد ثلث التكلفة الإجمالية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، التي بلغت عن فترة الـ ١٢ شهرا الماضية ١٨ مليون دولار. وبالمثل عرضت الحكومة اليونانية بسخاء تقديم إسهام طوعي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص بما مقداره ٦,٥ مليون دولار عن نفس الفترة.

وحيث أن جمهورية قبرص ذاتها لا تزال من أكبر المستفيدين من عمليات حفظ السلم، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير بلادي وشعبها للمنظمة ولعملها في مجال حفظ السلم. وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن شكرنا للبلدان المساهمة بقوات في الحفاظ على استمرارية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص طيلة هذه السنوات العديدة الى أن تم التغلب على الخلل في تمويل القوة في حزيران/يونيه ١٩٩٣. وفي هذه المناسبة، أود أن أعرب عن الأمل في إيجاد حل سليم وعادل لمسألة تعويض البلدان المساهمة بقوات خلال مداولات هذه الدورة. وبلادي على استعداد لتقديم أية مساعدة ممكنة صوب تحقيق هذا الهدف.

سأمتنع عن معالجة القائمة الطويلة بالمشاكل الدولية الموصوفة في تقرير الأمين العام (A/49/1) المقدم هذه السنة، وهي المشاكل التي تقوم المنظمة بمعالجتها بنشاط، والتي تمتد الى جميع قاراتنا الخمس. إن كل موضوع منها له تعقيداته وسماته الخاصة. وكلها توفر مقياسا للتوقعات الهائلة المعلقة على الأمم المتحدة، والعبء الثقيل لمسؤوليات الأمين العام، وما يستحقه من احترام وإعجاب في الاضطلاع بهذه المهام. وكما أشار هو بحق في الماضي:

> "فالأمم المتحدة، إذ تضطلع بطائفة من المشاكل هي باتساع كوكبنا ذاته، لا بد أن يتوقع لها النجاح، وإن كان يمكن أن تمنى بالفشل أيضا." (A/48/1، الفقرة ٥١٢)

وقد شهد عالمنا في السنوات القليلة الماضية نشوء مناطق جديدة للتوتر والصراع من خلال إطلاق العنان للقوى الشوفينية المدمرة، والنابذة، والنزاع العرقي. وفي الوقت نفسه شهدنا بعض نجاحات ملحوظة عن طريق إيجاد حلول لعدد من القضايا الإقليمية، وانسحاب القوات الأجنبية في أعقاب الفترة التي تميز فيها العالم بثنائية القطب والعداء. وبالمثل، فقد شهدنا في أنحاء كثيرة من العالم، انتصار العقل، وتحصين الديمقراطية، وظهور اقتصادات السوق الحرة. إن إنهاء الممارسة البغيضة ممارسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا، يوسع آفاق الحكمة الإنسانية؛ وإن الاتفاقات التاريخية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من ناحية، وبين اسرائيل وغيرها من البلدان العربية المجاورة، من ناحية أخرى، تسجل بداية عهد جديد في الشرق الأوسط. ونأمل أن تتمكن بقية البلدان الضالعة في هذا الصراع، في وقت قريب جدا، من الانضمام الى البلدان الأخرى، مسجلة بذلك نقطة تحول رئيسية في تاريخ هذه المنطقة. وتأمل قبرص، وهي جار قريب بالمنطقة، أن هذا التطور الإيجابي الحفاز في منطقتنا لن يدع مشكلتنا نحن بلا حل.

ولا تزال قبرص، بعد مرور عقد تقريبا على بدء خمود الحرب الباردة، مقسمة نتيجة للعدوان الأجنبي والاحتلال العسكري، كما لا يزال شعبها يعاني من الانفصال باستخدام القوة. وبسبب التطهير العرقي من

جانب المعتدي، يقع القبارصة ضحايا الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. ويتمثل جانب كبير من المسألة القبرصية بأبعادها الحالية في الانتهاك الشديد لحقوق الإنسان للأشخاص المشردين الذين طردتهم بالقوة من ديارهم قوات الاحتلال التركية، واغتصب ممتلكاتهم مستوطنون غير شرعيين جلبوا من تركيا الى قبرص عملا بسياسة منظمة ومحكمة التخطيط، نفذها المعتدون لتغيير التكوين الديموغرافي للأجزاء المحتلة في قبرص. وفي هذا الصدد، تمثل القضية الإنسانية، قضية الأرض المحاطة بالمعتدين، بعدا آخر من الأبعاد المذهلة للمسألة القبرصية. ولا يوجد تفسير حتى الآن فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين رغم مرور عشرين عاما على الغزو التركي واحتلال ثلث أراضي جمهورية قبرص. ويشكل هذا انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان سواء فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين أنفسهم أو بأشخاص أقربائهم المكلومين.

وإنني أقرر أمام الجمعية العامة اليوم أن قضية قبرص هي محك اختبار لتصميم المجتمع الدولي وهذه المنظمة على المطالبة باحترام إرادتهما، على النحو الوارد في قرارات كثيرة وتحقيق هذا الاحترام.

ولا تزال المشكلة قائمة دون حل بعد عشرين عاما من الغزو التركي في عام ١٩٧٤. فقد زاد بالفعل عدد القوات التركية، على الرغم من القرارات الصادرة من الجمعية العامة والتي تطالب بانسحاب القوات الأجنبية من قبرص، وذلك طبقا لما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤. إن وجود قوات الاحتلال التركية يشكل تهديدا خطيرا للشعب القبرصي، وهو ما أفضى، بطبيعة الحال، الى نوع من سباق التسلح.

وقد أكدت الجمعية العامة ومجلس الأمن مرارا الإطار القانوني الذي ينبغي البحث فيه عن حل عادل ودائم. أحدث قرار لمجلس الأمن، وهو القرار ٩٣٩ (١٩٩٤) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، يؤكد من جديد أن التسوية القبرصية يجب أن تستند الى

"إيجاد دولة لقبرص تتمتع بسيادة وحيدة وذات شخصية دولية وجنسية واحدة، مع صون استقلالها وسلامتها الإقليمية، على أن تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة على الصعيد السياسي، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك في اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين، على أن تستبعد هذه التسوية أي اتحاد كلي أو جزئي مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال" (الفقرة ٢).

ولقد قبل الجانب القبرصي اليوناني منذ سنوات أن يكون الاتحاد ذو المنطقتين وذو الطائفتين الأساس لتسوية المشكلة القبرصية. وأوضحت القيادة القبرصية التركية الحالية، التي تساندها تركيا مساندة كاملة، أنها تخلت عن فكرة الاتحاد الفيديرالي كأساس للحل، بينما تقوم بترويج فكرة إقامة اتحاد كونفيدرالي فضفاض يتمتع بسيادة منفصلة لكل من الجزءين المكونين له.

وفي التقرير الذي قدمه الأمين العام الى مجلس الأمن، والمؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤، عزى الأمين العام - بحق وبوضوح - الفشل في إحراز التقدم في هذا الموضوع على النحو التالي:

"... بالنسبة للوقت الحاضر، يجد مجلس الأمن نفسه في مواجهة سيناريو مألوف سلفا: عدم وجود اتفاق لسبب يرجع في الأساس الى انعدام الإرادة السياسية من الجانب القبرصي التركي" (S/1994/629، الفقرة ٥٣).

وفي نفس التقرير المقدم الى مجلس الأمن، ذكر الأمين العام ما يلي:

"... إن مهمة المساعي الحميدة التي تتوقف بطبيعتها على موافقة وتعاون الطرفين، ليست أسلوبا ملائما لمعالجة وضع استخف فيه أحد الطرفين بصورة مستمرة، طيلة السنوات العديدة الماضية برغبات المجتمع الدولي، ممثلة في مجلس الأمن" (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨).

وإنني أرى أنه إذا سمح باستمرار امتهان وانتهاك قرارات مجلس الأمن، فلن يكون هناك حل للمشكلة القبرصية. ومن ثم، يلزم اتخاذ إجراء قسري ضد الجانب الذي يمتهن قرارات الأمم المتحدة.

وثمة مسألة أخرى يتعين التصدي لها على الفور، وهي مشكلة الحشد العسكري الذي يحدث الآن في قبرص. ذلك أن القلق الذي خلقه تواجد القوات الأجنبية في قبرص أدى الى حدوث حشد عسكري ملحوظ فيها.

والأمن مجال بالغ الأهمية، وقضية ذات شأن خطير، وطريقة لتأكيد الثقة. ومن ثم فإنني أقترح ما يلي:

أولا، أن يصدر زعيما الطائفتين من خلال مباحثاتهما إعلانا رسميا للأمين العام، بالنيابة عن طائفة كل منهما، يتخلى كل جانب بمقتضاه عن استعمال القوة ضد الجانب الآخر، ويتعهد بمنع وقوع هجوم من قبل أفراد إحدى الطائفتين ضد الطائفة الأخرى.

ثانيا، على حكومة الجمهورية أن تتخذ التدابير التالية: إبطال قانون الحرس الوطني، وتسريح الحرس الوطني، وتسليم جميع أسلحته ومعداته العسكرية ووضعها تحت حراسة قوة حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة؛ التعهد بالإبقاء على العدد الحالي لقوة الشرطة التابعة للجمهورية، وأن يقتصر تسليحها على الأسلحة الخفيفة؛ التعهد بتغطية التكلفة الإجمالية لقوة حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة التي يتزايد عددها بشكل ملموس؛ الموافقة على أن يكون لقوة حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة حق التفتيش للتحقق من الامتثال لما ذكرناه أعلاه؛ الموافقة على تمكين قوة حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة من استخدام عربات الحرس الوطني المدرعة، ومركبات ودبابات أفراده المدرعة، التي سيجري تسليمها ووضعها تحت حراسة قوة حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، للقيام بدوريات في المنطقة الحاجزة، ولمنع عمليات اقتحامها؛ وإيداع جميع الأموال المدخرة نتيجة تسريح الحرس الوطني، ووقف شراء الأسلحة، بعد خصم قيمة تكلفة قوة حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، وذلك لكي تستخدم بعد تسوية المشكلة، لمنفعة الطائفتين.

وعلى الحكومة التركية أن تقوم، بالتوازي مع ما سبق ذكره، بسحب قوات الاحتلال التركية من قبرص، والمستوطنين فيها بطريق غير شرعي، وهم الذين يشكل تواجدهم في الجزيرة تهديدا عسكريا، فضلا عن انتهاكهم لقرارات الأمم المتحدة التي تدعو كلا الجانبين لاحترام التكوين الديموغرافي لقبرص.

ويتعين تسريح القبارصة الأتراك الذين تحت السلاح، وأن يسلموا اسلحتهم الى قوة حفظ السلم.

ويشكو الجانب التركي من أنه أصبح معزولا من الناحية الدولية. ولا تقع المسؤولية في ذلك على جمهورية قبرص أو على المجتمع الدولي. إذ إنها تقع مباشرة على كاهل الزعامة التركية التي أعلنت بموجب تشريع مزعوم بالانفصال، قيام دولة منفصلة. ويراعي المجتمع الدولي وجمهورية قبرص دون شروط قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)، اللذين أعربا عن الأسف بشأن الانفصال المزعوم، ودعيا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى عدم الاعتراف به كما دعيا الزعامة التركية إلى إلغاء تشريع الانفصال. وراعت جميع الدول هذين القرارين باستثناء تركيا.

لقد قام معتد بانتهاك حرمة بلد صغير، مما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشجب استعمال القوة. وقد انقضى عشرون عاما، وظل العديد من قرارات المجلس دون تنفيذ. وما لم يواجَه المعتدي بعواقب أكثر شدة بطريقة تصاعدية بسبب استخفافه بالنظام القانوني الدولي، فسيتاح لمَثَل وسابقة في غاية السوء أن يلقيا ظلال الشك على عزم المجتمع الدولي وإصراره.

ويتعين علينا، مع حلول الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، استعراض أدائنا في الماضي والتخطيط لإيجاد طرق جديدة للمستقبل. فهل حققنا الأهداف التي وضعها في سنة ١٩٤٥ آباؤنا المؤسسون للمستقبل في أعقاب حربين مدمرتين؟ وهل وفرنا الشروط الأساسية لقيام عالم عادل وسلمي؟ وهل أنقذنا الأجيال المتعاقبة من بلاء الحرب؟ ونحن إذ نقترب من علامة الذكرى السنوية الخمسين للمنظمة، ينبغي أن نتأمل ما يدور في أعماقنا وألا نكون راضين عن المسيرة وألا نظل بعد الآن مدانين بارتكاب أخطاء اللامبالاة في تأدية الواجب واقتراف الجرائم بعدم محاولة منعها. ولا ينبغي، قبل كل شيء، أن نظل خاملين بسبب القصور الذاتي. وتراود الشعوب والأمم في جميع أنحاء العالم توقعات متزايدة دوما تتعلق بالمنظمة والطريقة التي تواجه بها التحديات الجديدة في عصرنا. وقد أثبت الزمن صلاحية الميثاق بوجه عام، ولكن مسؤوليتنا تتمثل في جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية. فهي آخر أمل للعالم في تحقيق السلم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، باسم الجمعية العامة، التقدم بالشكر لرئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نيلسون روريهلاهلا مانديلا، رئيس جمهورية جنوب افريقيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جنوب افريقيا.

اصطحب السيد نيلسون روريهلاهلا مانديلا، رئيس جمهورية جنوب افريقيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أتشرف، باسم الجمعية العامة، بالترحيب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية جنوب افريقيا، فخامة السيد نيلسون مانديلا، ودعوته لإلقاء خطابه في الجمعية العامة.

الرئيس مانديلا (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا بد أن يكون حتما من المفارقات الكبرى في عصرنا مخاطبة هذه الجمعية العامة، للمرة الأولى في تاريخها الذي امتد تسعة وأربعين عاما، بواسطة رئيس دولة ينتمي لجنوب افريقيا ويُختار من الغالبية الافريقية في بلد افريقي بطبيعته.

وستـرى الأجيال المقبلة أنه من الغريب جدا ألا يتمكن وفدنا، إلا في وقت متأخر جدا من القرن العشرين، من شغل مقعده في الجمعية العامة، معترفا به على السواء من شعبنا ودول العالم بوصفه ممثلا شرعيا لشعب بلدنا.

إن مما يبعث على السرور البالغ أن المنظمة ستحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها وقد اختفى نظام الفصل العنصري وأصبح من مخلفات الماضي. لقد تحقق هذا التغير التاريخي، على الأقل، بفضل الجهود الكبيرة التي قامت بها الأمم المتحدة لكفالة قمع جريمة الفصل العنصري بحق البشرية. لقد ووجهت الأمم المتحدة، رغم أنها كانت لا تزال بصدد إنشاء مؤسساتها، بالتحدي عندما تولى السلطة الحزب الذي يدعو إلى هيمنة الفصل العنصري في بلادنا. لقد كان كل ما يناصره ذلك النظام يمثل العكس تماما من كل الأغراض النبيلة التي أنشئت من أجلها المنظمة. وحيث أن الفصل العنصري قلل وقوض من مصداقية الأمم المتحدة كأداة دولية فعالة لإنهاء العنصرية وضمان حقوق الإنسان الأساسية لجميع الشعوب، فإن إنشاء الفصل العنصري وتوطيده مثلا تحديا صفيقا لوجود المنظمة في حد ذاته.

لقد خرجت الأمم المتحدة إلى الوجود نتيجة للكفاح الجبار ضد النازية والفاشية بما لهما من مذاهب وممارسات خبيثة تتعلق بالتفوق العرقي والإبادة الجماعية للبشر. ولذلك لم يكن بوسعها أن تقف موقف المتفرج في الوقت الذي كانت فيه حكومة تنشئ نظاما مماثلا في جنوب افريقيا، حكومة كان لديها أيضا من التهور ما يجعلها تدعي بالحق في التمثيل في الأمم المتحدة.

ونعتقد أنه كان من الأهمية الكبيرة حقا بالنسبة للفاعلية العالمية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، واحترامهما، أن ترفض الأمم المتحدة بازدراء ذرائع نظام الفصل العنصري بأن الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان في جنوب افريقيا أمر داخلي ليس له أهمية قانونية أو شرعية بالنسبة للهيئة العالمية.

إننا نقف هنا اليوم لنحيي الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، بصفة فردية وجماعية على حد سواء، على انضمامها إلى صفوف جماهير شعبنا في كفاح مشترك أفضى إلى انعتاقنا ودفع بحدود العنصرية إلى الوراء.

إن الملايين من شعبنا تقول لكم "نشكركم" و "نشكركم مرة ثانية لأن احترامكم لكرامتكم بوصفكم بشرا قد ألهمكم العمل على كفالة استعادتنا لكرامتنا أيضا".

لقد قطعنا معا مسارا نحن مقتنعون بأنه دعم التضامن الإنساني بصفة عامة وعزز روابط الصداقة بين شعوب العالم وأممه. ويرجع تاريخ ذلك إلى الأيام الباكرة عندما وضعت الهند مسألة العنصرية في جنوب افريقيا على جدول أعمال الجمعية العامة، حتى اللحظة التي استطاع فيها المجتمع العالمي، على نحو ما هو ممثل هنا، أن يتخذ قرارات بتوافق الآراء ضد الفصل العنصري دون أن يعارض أحد ذلك.

لذلك كان من دواعي ابتهاجنا الكبير أن نستقبل عند تنصيبنا رئيسا لجمهوريتنا، من بين آخرين، مسؤولين كبارا وموقرين من المنظمة مثل الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. لقد أكد وجودهم من جديد الحقيقة التي لا مراء فيها بأن النصر على الفصل العنصري ونجاح قضية الديمقراطية وعدم العنصرية وعدم التحيز الجنسي في بلادنا، تخص كلها شعبنا بقدر ما تخص الأمم المتحدة.

وهكذا انطلقنا على طريق إعادة صنع بلادنا مستندين في ذلك إلى الدستور الديمقراطي الذي دخل حيز النفاذ في ٢٧ نيسان/أبريل من هذا العام وإلى برنامج التعمير والتنمية الذي أصبح ملكا لشعبنا بأجمعه.

ومن الواضح أن هاتين الوثيقتين ما كانتا تتمتعان بالحياة لولا الحياة التي أعطاها الشعب لهما. إن الكلمات المطبوعة فيهما يجب أن توحي باشتراك شعبنا بأجمعه في ملكية ما تستهدفه هاتان الوثيقتان من مسيرة ونتائج، وبولائه المشترك لها. وكيما يحدث ذلك، يجب علينا ونحن ننشر الرؤية التي تحتويها الوثيقتان، أن ننخط في نفس الوقت في جهد تاريخي لإعادة تحديد أنفسنا بوصفنا أمة.

يجب أن يكون شعارنا هو العدل والسلم والتصالح وبناء الأمة سعيا وراء إقامة بلد ديمقراطي وغير عنصري وغير متحيز للجنس. ويتعين علينا أن نكفل في كل ما نفعله شفاء الجروح التي ابتلي بها شعبنا كله عبر الخط الفاصل الكبير الذي فرضته على مجتمعنا قرون من الاستعمار والفصل العنصري.

يجب علينا أن نكفل أن يصبح اللون والعرق والجنس مجرد هبة منحها الله لكل فرد منا وليس علامة لا تمحى أو خاصية تمنح مركزا خاصا لأي منا.

ويجب علينا أن نعمل من أجل ذلك اليوم الذي نرى فيه نحن أبناء جنوب افريقيا بعضنا بعضا، ونتفاعل بعضنا مع بعض، بوصفنا بشرا متساوين وجزءا من أمة واحدة موحدة، وليس كإرب ممزقة بفعل اختلافها.

إن الطريق الذي يتعين علينا أن نقطعه للوصول إلى هذا المصير لن يكون هينا بأي حال من الأحوال. وكلنا يعلم كيف تستطيع العنصرية أن تعلق بالأذهان بعناد وبأي قدر من العمق يمكن لها أن تصيب الروح البشرية. ويمكن لهذا العناد، حينما يؤازره الترتيب العنصري للعالم المادي، كما هو الحال في بلادنا، أن يتضاعف مئات المرات.

بيد أنه مهما تكن مشقة هذه المعركة، فإننا لن نستسلم. ومهما استغرقت من وقت، فإننا لن نكل. إن مجرد كون العنصرية تُردي بكل من المذنب والضحية يقتضي منا، إذا ما كنا صادقين في التزامنا بحماية الكرامة البشرية، أن نقاتل حتى يتحقق النصر.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأننا، نحن الذين نملك خبرة خاصة بما للعنصرية من قوة تدميرية ومعادية للبشرية، ندين لأنفسنا بأن نركز تحولنا على خلق مجتمع غير عنصري حقا. ولأننا نعرف العنصرية بشكل وثيق جدا، فلا بد من أن نأمل في النجاح في استحداث عكسها وتعهده بالرعاية.

وربما نقوم نحن الذين آوينا في بلدنا أسوأ مثل على العنصرية منذ هزيمة النازية بالإسهام في الحضارة الإنسانية وذلك بتنظيم أمورنا على نحو يوجه ضربة فعالة ودائمة ضد العنصرية في كل مكان.

إن بعض الخطوات التي اتخذناها بالفعل - بما فيها إقامة حكومة وحدة وطنية والتحول المنتظم لمؤسسات الدولة وتحقيق توافق آراء وطني حول قضايا العصر الرئيسية - هي التي وضعتنا على الطريق الصحيح بالنسبة لمواصلة العمليات التي تؤدي إلى إقامة المجتمع العادل الذي نتكلم عنه.

إن تحررنا السياسي قد جعلنا أيضا نركز على نحو كبير على الحاجة الملحة إلى الدخول في نضال لضمان تحرير شعبنا من العوز ومن الجوع ومن الجهل. وقد كتبنا على راياتنا: إن المجتمع الذي نسعى إلى إنشائه يجب أن يكون مجتمعا يدور حول الشعب؛ ويجب أن تكرس كل مؤسساته وموارده لتحقيق حياة أفضل لجميع مواطنينا. وهذه الحياة الأفضل يجب أن تعني نهاية الفقر والبطالة والتشرد واليأس الذي يتأتى من الحرمان. وهذه غاية في حد ذاتها لأن سعادة الإنسان، في أي مجتمع، يجب أن تكون غاية في حد ذاتها.

وفي نفس الوقت نعي وعيا قويا أن استقرار التسوية الديمقراطية ذاتها وإمكانية الإقامة الفعلية لمجتمع غير عرقي وغير متحيز للجنس يتوقفان على قدرتنا على تغيير الظروف المادية لحياة شعبنا حتى يتوافر لديه ليس حق التصويت فقط لكن الخبز والعمل أيضا.

لذا، نتجه إلى الأمم المتحدة لإعلان التزامنا بأننا، كما تعهدنا بألا نرتاح حتى يدحر الفصل العنصري، نتعهد الآن أيضا بأننا لا يمكن أن نرتاح بينما يعاني الملايين من شعبنا ألم الفقر وهوانه في كل أشكاله.

وفي الوقت نفسه نلجأ مرة أخرى إلى هذه الهيئة العالمية لنقول. إننا سنحتاج إلى دعمكم المستمر لتحقيق هدف تحسين ظروف معيشة شعبنا. ومما يسرنا ويلهمنا تصدي كل من الأمين العام والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لتحدي التنمية في جنوب افريقيا بالحماس الذي أظهراه.

ونحن نعتقد أنه من المصلحة العامة تعزيز النصر المشترك الذي حققناه في جنوب افريقيا، والمضي به قدما، بتحقيق النجاح لا في المجال السياسي وحده لكن أيضا في المجال الاقتصادي الاجتماعي.

مما قد تكون من القضايا المشتركة بيننا جميعا أنه توجد في كل مكان من عالمنا عملية واضحة تفضي إلى تعزيز نظم الحكم الديمقراطية. إن تقوية الفرد العادي في عالمنا على أن يقرر مصيره بحرية دون عائق من طغاة أو ديكتاتوريين، هو السبب الأساسي لوجود هذه المنظمة.

لكن من الصحيح بالمثل أيضا أن مئات الملايين من هذه الجماهير التي لديها القوة السياسية تقع في براثن الفقر المهلكة ولا يمكنها أن تستمتع بالحياة على أكمل وجه.

من هذا كله تتولد الصراعات الاجتماعية التي تؤدي إلى الخوف والزعزعة، والحروب الأهلية وغيرها من الحروب التي تروح ضحيتها أرواح كثيرة، وتسفر عن ملايين اللاجئين اليائسين وتدمير الثروات القليلة التي تستطيع البلدان الفقيرة أن تجمعها. ومن هذا المرجل يولد أيضا الطغاة والديكتاتوريون والديماغوغيون الذين لا يحرمون الشعوب من حقوقها أو يقيدون تلك الحقوق فحسب ولكن يجعلون من المستحيل أيضا اتخاذ ما يلزم من تدابير لتحقيق رفاهية دائمة للشعوب.

وفي الوقت ذاته لم يعد من الممكن تجاهل حقيقة أننا نعيش في عالم متكافل يرتبط معا بمصير مشترك. إن استجابة المجتمع الدولي لتحدي الفصل العنصري أكدت نفس النقطة التي نفهمها جميعا، وهي أنه ما دام الفصل العنصري موجودا في جنوب افريقيا فستظل الإنسانية جمعاء تشعر بالذل والهوان.

لقد فهمت الأمم المتحدة جيدا أن العنصرية في بلدنا لا يمكن إلا أن تغذي العنصرية في أجزاء أخرى من العالم أيضا. ومن ثم، لم يكن النضال العالمي ضد الفصل العنصري مجرد عمل خيري نتيجة الشفقة على شعبنا، وإنما كان تأكيدا لإنسانيتنا المشتركة. وإننا نعتقد أن هذا التأكيد يتطلب من هذه المنظمة أن تحول مرى أخرى تركيزها واهتمامها الدائم صوب الأمور الأساسية التي تؤدي إلى خلق عالم أفضل بالنسبة للإنسانية جمعاء.

إن إقامة نظام عالمي جديد يجب بالضرورة أن يتركز على هذه المنظمة العالمية. وفيها ينبغي أن نجد المحفل الصحيح الذي نستطيع أن نشارك فيه جميعا للمساعدة في تحديد شكل العالم.

إن العناصر الأربعة التي يجب أن تمزج معا في صوغ ذلك الواقع العالمي الجديد هي قضايا الديمقراطية والسلم والازدهار والتكافل.

يتمثل تحدي عصرنا الكبير الذي تواجهه الأمم المتحدة في الإجابة على هذا السؤال: "نظرا لتكافل أمم العالم، ما الذي يمكن ويجب أن نفعله حتى نضمن أن تسود الديمقراطية والسلم والازدهار في كل مكان؟".

إننا ندرك أن الأمم المتحدة تتصدى لهذه المسائل بطرق عديدة؛ ومع ذلك لا يمكن لأحد أن ينكر أن هذا التقدم الذي حققناه قد تم خلسة أكثر من تحقيقه بالطريقة الجريئة والمصرة التي تتطلبها الأزمة العالمية اليوم.

قد يكون المطلوب هو مبادرة قوية جديدة. ومثل هذه المبادرة ينبغي أن تلهم الإنسانية كلها بسبب جدية

مقصدها. كما ستتاح لها فرصة النجاح لأنها ستكون قد دعمت بالتزام جماهير الشعب في كل بلد عضو بالتضافر مع الأمم الأخرى للتصدي معا للقضايا المتصلة بالديمقراطية والسلم والازدهار في عالم متكافل.

إننا ندرك أن ما تمليه السياسة الواقعية يعمل ضد التحقيق السريع لمبادرة كهذه. ولكننا نعتقد أن واقع الحياة وواقعية الارادة السياسية سيضعان، في مرحلة ما، في المقدمة حقيقة أن أي تأخير نفرضه على أنفسنا اليوم لن يؤدي الا الى زيادة الضغط علينا جميعا لندخل، في إطار ما نعتبره ممكنا، رؤية مستدامة لعالم مشترك سينهض بأكمله أو يسقط بأكمله.

وليس هناك شك في أنه من أجل تحقيق مزيد من الثقة بالنفس لدى جميع الأمم الأعضاء ولنجسد على نحو أفضل الاتجاه نحو ترسيخ الديمقراطية في العلاقات الدولية، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل النظر الى نفسها لكي تحدد ما الذي ينبغي أن تقوم به من إعادة الهيكلة. هذه العملية يجب بطبيعة الحال، أن تؤثر، في جملة أمور أخرى، على هيكل وعمل مجلس الأمن وعلى قضايا صنع السلام وحفظ السلام التي أثارها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام".

تنضم جنوب افريقيا الديمقراطية من جديد الى مجتمع الأمم وهي مصممة على القيام بدورها في المساعدة على تعزيز الأمم المتحدة والاسهام بما تستطيع تعزيزا لمقاصدها. ومن بين جملة أمور، انضممنا صباح اليوم الى العهود والاتفاقيات التي اعتمدتها هذه المنظمة والتي تتصدى لمسائل مختلفة، مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية، والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ناهيك عن التزامنا الأكيد بتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

إننا عازمون على الاضطلاع بدورنا الكامل في جميع العمليات التي تتصدى للمسألة الهامة، مسألة عدم الانتشار وإزالة أسلحة التدمير الشامل. وقد قررت حكومتنا أيضا التوقيع على اتفاقية حظر وتقييد استخدام أنواع معينة من الأسلحة التقليدية.

وعلى نحو مماثل، لن نفتقر الى السعي من أجل التنمية المستدامة تمشيا مع إعلان ريو دي جانيرو الخاص بالبيئة والتنمية ومع جدول أعمال القرن ٢١.

وبالمثل، تملي مصالحنا الوطنية علينا أن نوحد قوانا مع الأمم المتحدة وجميع دولها الأعضاء في الكفاح المشترك من أجل احتواء الإتجار بالمخدرات ووضع حد نهائي له.

نحن ملتزمون، حتى من الناحية الدستورية، بتعزيز هدف تحرير المرأة عن طريق خلق مجتمع لا يميز بين الجنسين. وبصرف النظر عن أي شيء آخر، نشارك بنشاط في التحضير لمؤتمر بيجنغ الذي نثق بأنه سيكون ناجحا.

إننا جزء من منطقة الجنوب الافريقي والقارة الافريقية، وبوصفنا أعضاء في المجموعة الإنمائية للجنوب الافريقي ومنظمة الوحدة الافريقية وشريكا على قدم المساواة مع الدول الأعضاء الأخرى، سنقوم بدورنا في كفاحات هذه المنظمات من أجل بناء قارة ومنطقة ستساعدان في أن تخلقا لنفسيهما وللإنسانية جمعاء عالما مشتركا يسوده السلام والرخاء.

يجب أن تتحرر قارتنا من المآسي المماثلة لتلك التي أحاقت ببلدنا وبروانداوالصومال وأنغولا وموزامبيق والسودان وليبريا. ومن حسن الحظ أن منظمة الوحدة الافريقية تتصدى بنشاط لمسألتي السلام والاستقرار في قارتنا.

ومما يشجعنا كثيرا أن بلدان منطقتنا، التي تواجه الأزمة في ليسوتو، تصرفت معا وعلى نحو سريع، وبتعاون ذلك البلد حكومة وشعبا، ونجحت في أن تدلل على أننا معا نمتلك الارادة اللازمة للدفاع عن الديمقراطية والسلم والمصالحة الوطنية.

وفضلا عن ذلك، بوصفنا أعضاء في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، نلتزم بصفة خاصة بتشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب ودعم صوت الفقراء والمحرومين في ترتيب شؤون العالم.

نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعبر عن تقديرنا لأعضاء الجمعية العامة للسرعة التي قبلوا بها وثائق تفويض جمهورية جنوب افريقيا الديمقراطية، مما مكننا من المشاركة في أعمال الجمعية العامة الماضية. ويسرنا أن نلحظ أن نفس هذه الروح قد طبعت نهج المنظمات الدولية الأخرى نحو ديمقراطيتنا الجديدة، بما في ذلك الكمنولث والاتحاد الأوروبي.

ونود أن نختتم بياننا بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لمنصبكم الرفيع، وأن نعبر عن ثقتنا بأنكم ستقودون عمل الجمعية العامة بالحكمة والجدية اللتين من أجلهما نعجب بكم.

إن الملايين في عالمنا الذين يقفون متوقعين على أبواب الأمل يتطلعون الى هذه المنظمة لتحقيق السلام لهم، ولتحقيق الحياة لهم، حياة تستحق أن يحيوها.

ونبتهل أن تكون جنوب افريقيا الجديدة، التي ساعدت الأمم المتحدة في مولدها والتي رحبت بها وسط مجتمع الأمم، لمصلحتها وللصالح العام، قادرة على أن تسهم، مهما كان الإسهام صغيرا، في تحقيق هذه الآمال.

إن إنسانيتنا المشتركة وإلحاح الساعين الى أبواب هذا الصرح العظيم، يتطلبان منا أن نحاول حتى المستحيل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أشكر رئيس جمهورية جنوب افريقيا على الخطاب الذي ألقاه توا.

اصطحب السيد نيلسون روريهلهلا مانديلا، رئيس جمهورية جنوب افريقيا، من قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيلشيز أشير (نيكاراغوا) برنامج العمل المؤقت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/INF/49/5 التي تتضمن برنامج العمل المؤقت، والبرنامج المؤقت للجلسات العامة لشهر تشرين الأول/اكتوبر. وأود أن أشير الى أن هذا الجدول أعد لتيسير تنظيم عمل الوفود، وللمساعدة على كفالة أن تكون الوثائق ذات الصلة جاهزة لمناقشة البنود التي نحن بصددها.

إن قوائم المتكلمين لجميع البنود المدرجة في الوثيقة A/INF/49/5 مفتوحة الآن.

إن الرئيس سيعلن في الوقت المناسب تواريخ النظر في البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال، وسيبقي الجمعية العامة على علم بأية إضافات أو تغييرات.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في هنغاريا، معالي السيد لازلو كوفاكس.

السيد كوفاكس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن اتقدم الى السيد أمارا إيسي بأحر تهاني وفد بلدي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وبوسعه أن يطمئن الى أن الوفد الهنغاري على استعداد لمساعدته في تأدية مهامه التي تتصف بالمسؤولية. وكذلك نتوجه الى السفير إنسانالي، الرئيس المنصرف، بشكرنا الخالص على الطريقة البارزة والمتطورة التي أدار بها عمل الدورة الماضية للجمعية العامة.

اسمحوا لي، بوصفي ممثلا للحكومة الائتلافية المنتخبة حديثا في جمهورية هنغاريا، أن أؤكد أولا لجمعية الأمم هذه على أن هنغاريا ستواصل، في سياستها الخارجية، خدمة قضية السلم والاستقرار الدوليين، مع إيلاء اعتبار خاص للمنطقة الأوروبية الوسطى. إننا ملتزمون بالتطوير الإضافي لتحولنا السياسي والاقتصادي بغية تعزيز الديمقراطية، والعمل على استقرار اقتصاد السوق في هنغاريا.

إن سياستنا الخارجية ترتكز على ثلاثة أعمدة رئيسية مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا، نتعامل معها على قدم المساواة. أولا، نحن عازمون على تعزيز دمج هنغاريا الكامل في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية. وثانيا، إننا نسعى الى اقامة حسن الجوار الأصيل مع جميع البلدان في منطقتنا، ولا سيما البلدان المتاخمة لنا. وثالثا، إننا ندعو الى احترام حقوق الانسان، مع التأكيد بصورة خاصة على حقوق الأقلية لملايين الهنغاريين الذين يعيشون خارج حدودنا. وعلى العموم، إننا نعتزم أن ننفذ سياسة خارجية بطريقة عملية وواقعية الى

أقصى حد، وسنتصرف في علاقاتنا الثنائية وفي المحافل المتعددة الأطراف أيضا وفقا لذلك.

إن البشرية، على عتبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وفي عصر ما بعد الحرب الباردة الراهن، تواجه تحديات هائلة. فالنشاط الذي شعرنا به، والتوقعات الكبرى التي عللنا أنفسنا بها بالأمس فقط، عندما بدا أن عالما جديدا ومبشرا بالخير أخذ يظهر، أمران باتا يتصفان الآن بخاصية مريرة.

حينما كان العالم ذو القطبين ينهار، وكانت الحرية والديمقراطية تكتسحان عبر العالم، كان علينا أن نعترف ببعض الجوانب السلبية لتلك التغيرات الرئيسية، مثل تفشي القوميات العنيفة والكراهية العرقية التي غذتها التوترات الاقتصادية والاجتماعية. واتضح أحيانا عجز المجتمع الدولي، وبشكل أوضح الأمم المتحدة، عن مواجهة تحديات عصرنا المثيرة، كما اتضح في عدد من المناسبات عزوف الدول الأعضاء فيها عن القيام بهذه المواجهة.

إن مظاهر التعصب العنيفة والجديدة، التي فاجأت العالم على غير استعداد، والحروب العدوانية، والصراعات الإثنية الدموية التي تصاحبها الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وممارسة "التطهير العرقي" البغيضة تعتبر بشكل إجماعي اليوم مسائل كان ينبغي مواجهتها بطريقة حازمة في الوقت الحسن. وإننا نلاحظ بأسف عميق أن الأمم المتحدة، بالإضافة الى منظمات دولية أخرى ذات صلة، بدلا من أن تمنع نشوب الأزمات في عدد من مناطق العالم حاولت - بدلا من ذلك - أن تتفاعل معها، سواء دون التصميم اللازم أو بالعمل المتأخر. ومما لا نزاع فيه أن الوسائل المتاحة للمنظمة للسيطرة على المشاكل الدولية العديدة كانت تتجاوز القدرات القائمة. إلا أننا نعتقد أن الوقت قد حان لنلقي نظرة فاحصة على الدور المطلوب من الأمم المتحدة القيام به ولنضع الطرق والوسائل التي يمكنها أن تفي بمبرر وجودها في عالمنا المعاصر المضطرب.

ولذلك نعزز تأييدنا لخطة الأمين العام للسلام ونواصل اعتبارها خطة عمل تطلعية للسنوات المقبلة. وفي هذا الشأن نعتبر أنه ينبغي بذل جهود خاصة لحل المشاكل التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم رغبة في تحسين فعاليتها وقدرتها.

وفي حالة عجزنا عن إيجاد ردود كافية على حالات فشلنا وفرصنا الضائعة، قد نكون على شفا فقد الفوائد الثمينة التي كسبناها والآفاق المحتملة التي لاحت عند نهاية الحرب الباردة أمام المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لإنشاء نظام عالمي تعاوني جديد نوعيا.

وكما ذكر كثيرا من قبل، فإننا نعيش في وقت مليء بالتناقضات الكبيرة التي تنعكس أيضا على الأمم المتحدة. إننا نرحب بالنتائج الهامة والتقدم المشجع في جنوب افريقيا التي أبرزها توا فخامة الرئيس نيلسون مانديلا، وأيضا تلك الواقعة في الشرق الأوسط. إن تولي أول رئيس منتخب وحكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية في جنوب افريقيا، وتطبيعها العلاقات مع الدول المجاورة لها، والتوقيع على إعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبدء تنفيذه، والتقدم المحرز في العلاقات بين الأردن واسرائيل وتطور المحادثات الباعثة على الأمل بين سوريا واسرائيل، كلها انجازات تاريخية حقا تبشر بخير للمستقبل.

إن المؤتمر القادم في عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيكون حدثا بالغ الأهمية يمكن أن يزيد من تعزيز الاتجاهات الايجابية المذكورة آنفا. وهنغاريا تهتم اهتماما بالغا بالتمديد غير المحدود وغير المشروط للمعاهدة، وعلى استعداد للاسهام في تحقيق هذا الهدف الهام. لقد قوت الأحداث الأخيرة مرة أخرى اقتناعنا فيما يتعلق بالأهمية البالغة التي يتسم بها هذا الإجراء.

وإذا أرادت الأمم المتحدة أن ترقى الى مستوى العمليات المبشرة بالخير، يجب عليها، أولا وقبل كل شيء، أن تكيف نفسها مع الحقائق الجديدة. ولذلك فإنها ستفعل حسنا إن هي تخلصت من القرارات العتيقة التي عفا عليها الزمن التي لا علاقة لها بالتطورات الحالية.

ومع هذا ينبغي الإقرار بأن محاولات علاج الأزمات في يوغوسلافيا السابقة، وفي الصومال، وفي رواندا، وفي كل مكان آخر لم تسفر عن دليل قاطع على قدرة الأمم المتحدة على إيجاد الرد الصحيح على بؤر التوتر الكبرى.

إن هنغاريا، بسبب قربها الجغرافي، لا تزال تتابع بقلق بالغ بشكل خاص الدمار والمعاناة عبر حدودها الجنوبية، أولا وقبل كل شيء في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا. ونحن لا نزال نؤيد بكل ما نستطيع جهود المجتمع الدولي الرامية الى إيجاد حل عادل لتلك المأساة الإنسانية. إن أساس حل هذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل في قلب أوروبا موجود. ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا لا تزال قائمة. وهي تتضمن احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها. وعدم جواز حيازة الأراضي بالقوة، وإزالة أثار "التطهير العرقي"، وعودة اللاجئين والنازحين وحماية حقوق الانسان، بما في ذلك حقوق الأقليات. هذه المبادئ ينبغي عدم تجاهلها إذا ما كان لنا أن نتوصل الى تسوية عادلة دائمة في البوسنة وكرواتيا وفي أماكن أخرى.

إن لهنغاريا مصلحة حيوية في استعادة السلم والشرعية الدولية في يوغوسلافيا السابقة. والحالة المتفجرة التي تعيش فيها الطائفة الإثنية الهنغارية الكبيرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وقطع الروابط الاقتصادية الوثيقة بشكل تقليدي مع جيراننا الجنوبيين، والخسائر الكبيرة التي نعاني منها نتيجة لنظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كلها تدفعنا الى المشاركة النشطة في البحث عن تسوية دائمة منصفة في تلك الأراضي المعذبة. وعند تحقيق ذلك الهدف، نتوقع من المجتمع الدولي أن يتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يعزز قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونتوقع أيضا إيجاد الطرق الضرورية خلال عملية بناء السلام بعد نشوب الصراع هناك لتخفيف عبء الخسائر التي حدثت نتيجة تنفيذ نظام الجزاءات من جانب البلدان الأكثر تضررا مباشرة، مثل هنغاريا.

تتابع هنغاريا باهتمام بالغ العملية المشجعة، عملية تنشيط الأمم المتحدة. وفي هذا الخصوص أود أن اؤكد مجددا أننا نعلق أهمية خاصة على مسألة إصلاح مجلس الأمن لضمان شفافيته وطابعه التمثيلي وأدائه الفعال، حتى يعكس على نحو أفضل حقائق عالمنا المعاصر. وفي هذا السياق نتفق مع الآخرين في تأييد منح العضوية الدائمة في مجلس الأمن لألمانيا واليابان.

إن هنغاريا ترحب بالاعتراف المتنامي بأنه ينبغي إعطاء المنظمات الإقليمية دورا اكثر حسما في صيانة السلم والأمن الدوليين. ونرى أن الوقت قد حان لوضع الترتيبات الضرورية التي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تسهم بها بشكل فعال في حل الصراعات وهي الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلم، وصنع السلام وبناء السلم بعد نشوب الصراعات. ونحن نؤيد الرأي الذي يقضي بأنه باشراك المنظمات الإقليمية تحت مظلة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، في صيانة أو استعادة السلم والأمن الدوليين، يمكن أن يكون عالمنا حقا مكانا أكثر أمنا. ونحن - من جانبنا - مستعدون للمشاركة في الجهود الرامية الى ضمان العمل على اساس الاشتراك الأكبر.

في هذا الخريف، يشرف هنغاريا أن تستضيف في بودابست المؤتمر الاستعراضي القادم واجتماع قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نتوقع من المؤتمر واجتماع القمة، ليس فقط أن يسهما في تحسين أداء هذا الترتيب الإقليمي الهام. ولكن أن يكونا أيضا وسيلة مفيدة في الجهود الرامية الى تحقيق أوروبا ديمقراطية موحدة حيث تسود العقلانية على التعصب القومي. وفضلا عن ذلك، نحن مقتنعون بأن النجاح في نطاق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ليس فقط مفيدا للشعوب التي تعيش في إطار منطقة المؤتمر، ولكن يمكن أن يؤدي أيضا الى بذل جهود لمنع الصراعات وحل الأزمات في أجزاء أخرى من العالم. وفي هذا السياق نعتقد أن تحقيق الاقتراح الهولندي - الألماني بوضع تقسيم حقيقي وعملي للمسؤوليات بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في تسوية الصراعات داخل منطقة المؤتمر، مع التمسك بالمبادئ والأحكام الواردة في فصول ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة، يمكن أن يكون حقا خطوة كبرى الى الأمام.

وإثر قمة بودابست، حيث ستضطلع هنغاريا بواجبات رئاسة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لمدة سنة، أنوي شخصيا الاهتمام بصورة خاصة بتعزيز التعاون ذي الفائدة المتبادلة بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، هذا التعاون الذي ينمو على نحو مبشر بالخير.

إن السياسة الخارجية لهنغاريا تولي أولوية قصوى للترويج لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ولحمايتها.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن اعلان فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان نص بصورة صارمة على أن النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها شاغل مشروع للمجتمع الدولي. وعليه نرى أن من الضرورى أن تعمل الأمم المتحدة بوحي من هذه الروح للدفاع عن حقوق الإنسان، بغض النظر عن المكان الذي يجري فيه انتهاك هذه الحقوق.

وفي عالمنا الذي يتزايد فيه التكافل والتفاعل تدعو هنغاريا إلى تطوير قدرة متكاملة على الاستجابة من جانب الأمم المتحدة لمكافحة الموجات المتكررة من انتهاكات حقوق الإنسان. وإننا ننظر بقلق بالغ حيال تزايد الاتجاهات المرعبة في الحالات المعلن عنها في مجال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن تكرار وقوع مثل هذه الانتهاكات في حالات الصراعات الداخلية المسلحة أو الصراع الإثني. ولهذه التطورات تداعيات خطيرة تؤثر على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة التي تقع فيها الانتهاكات وخارجها. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تغيب عن بالنا الشروط التي أرساها إعلان فيينا لجميع الحكومات من أجل تشجيع وحماية حقوق الإنسان في بلدانها، بغض النظر عن هياكلها السياسية والاقتصادية والثقافية. فمن ناحية، ثمة حاجة إلى إقامة حوار وإدامته، يكون مفتوحا ونشيطا وبناء وحاسما في الوقت نفسه وذلك للنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. ومن ناحية أخرى، ان الالتزام الأقوى بالتطوير الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مناطق العالم من شأنه أن يسهل إلى حد كبير المحافظة على هذه القيم العالمية.

وللسبب نفسه، نعتقد أن الأمم المتحدة لم تستنفد بعد الوسائل المتاحة للحماية الدولية لحقوق الإنسان. وإننا نحث المجتمع الدولي على البحث عن وسائل وأساليب جديدة ومبتكرة لضمان احترام حقوق وحريات أبناء جلدتنا من البشر، أينما كانوا يعيشون. ونود أن نرى الأمم المتحدة وهي تسير في الوقت المناسب - في إطار الدبلوماسية الوقائية - على طريق الحماية الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلى الأمم المتحدة، بدلا من أن تكتفي بالاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان المعلن عنها، أن تضع آليات وقائية فعالة في إطار أنشطتها عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وفكرة الحماية الوقائية ينبغي أن تشمل أيضا الرصد الدولي الكافي.

وفي أعقاب القرارات التي تتخذها الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن أو لجنة حقوق الإنسان، يمكن وزع مراقبين مدنيين لمراقبة حقوق الإنسان إذا ما دعت حالة حقوق الإنسان إلى ذلك في أي بقعة من العالم. وأن هنغاريا، من جانبها، على استعداد للاشتراك مع المراقبين في الأعمال المشتركة التي يضطلع بها المجتمع الدولي في هذا المجال.

وفي هذه المساعي نعول كذلك على المشاركة الفعالة من المفوض السامي لحقوق الإنسان. وقد حظي المفوض السامي بتأييدنا التام منذ اضطلاعه بمهامه، وإننا نتعهد له بتقديم تعاوننا لدى اضطلاعه بتنفيذ جميع جوانب ولايته. ونود أن نكرر بأن التمويل الكافي لأنشطة حقوق الإنسان التي تمارسها الأمم المتحدة ينبغي ضمانها من خلال الميزانية العادية.

ولا يمكنني أن اختتم كلمتي دون أن أذكر موضوع التنمية المستدامة بمختلف جوانبها التي تشمل التنمية الصناعية والزراعية والتجارة والموارد البشرية، والتعاون الإقليمي، وحماية البيئة وغيرها. ومن الواضح أن ما هو في كفة الميزان هنا هو قدرتنا على معالجة هذه المسائل العالمية دون تأخير. ولا يمكننا سوى الترحيب بالحساسية المتزايدة تجاه هذه المسائل. ونعتبر عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، الذي عقد مؤخرا في القاهرة، خطوة هامة في هذا الاتجاه في وقت تتضح فيه أكثر فأكثر التناقضات بين متطلبات التنمية البشرية والموارد المحدودة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على أن هنغاريا ما زالت تؤيد تأييدا قويا تعددية الأطراف. إن الأمم تتطلع إلى هذه المنظمة من أجل الحماية والمساعدة. ويجب علينا ألا نخيب أملها في هذه الأزمنة العصيبة، وبالرغم من الاخفاقات، ينبغي لنا أن نظل على إيماننا بالأمم المتحدة وأن نواجه التحديات، التي ستقرر في التحليل النهائي مصير البشرية في العصر الألفي الجديد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير التجارة في الهند، صاحب السعادة شري براناب موخرجي.

السيد موخرجي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتوجه بالتهنئة إلى السيد امارا ايسي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ونحن نشعر بارتياح خاص لأن إبنا بارزا من أبناء افريقيا يقود مداولات الجمعية العامة هذا العام.

ونتوجه بالشكر إلى سلفه السفير انسانالي، الذي ترأس ببراعة وثقة بالنفس أنشطة هامة في الجمعية العامة طيلة عام. والأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، سيكون قد أكمل ثلاث سنوات في منصبه. ونتمنى له الخير وهو يواصل قيادة الأمم المتحدة.

لقد سبق لنا أن رحبنا بجنوب افريقيا الجديدة في الأمم المتحدة. وتذكرنا جنوب افريقيا اليوم بانتصار مبدأ مساواة الإنسان - وهو انتصار اضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي في تحقيقه. ويجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بضمان تنفيذ هذا المبدأ في أي وقت من الأوقات في المستقبل. وينبغي بذل كل الجهود لتنمية جنوب افريقيا.

قبل تسع وأربعين سنة، أعلن عالم أرهقته الحرب أنه لدى تأسيس الأمم المتحدة هذا، سيحول سيوفه إلى محاريث، وبدلا من ذلك لم ننتج شيئا سوى الكلام، بينما السيوف لم تغمد. قد تكون للكلمات أهميتها، ولكنها بقيت للأسف مجرد كلمات. ويبدو أننا بدأنا بالدخول في نظام عالمي جديد ونحن نعاني من فراغ أخلاقي فادح، دون وعد موثوق به بالسلام، أو دون عالم خال من العنف. وإننا نقترب من العام ١٩٩٥، الذي يؤذن بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة؛ وبالذكرى السنوية الأربعين للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي؛ وسنة التسامح التي تحتفل بها الأمم المتحدة؛ بالإضافة إلى مرور مائة وخمسة وعشرين عاما على مولد رسول السلام والقوة الأدبية، المهاتما غاندي، الذي تزداد رسالته قوة وأهمية عاما بعد عام.

إن الأمن العالمي اليوم يتطلب نهجا شاملا ينطوي على تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وحماية حقوق الإنسان؛ وتشجيع الوئام والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المتعددة الأعراق والإثنيات؛ ومكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات والاتجار السري بالأسلحة؛ فضلا عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة، في إطار ميثاقها، على منع الصراعات وصون السلم والتخفيف من المعاناة. إن جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لا بد أن يصاغ على أساس هذا النهج، مع إيلاء السلام والتنمية كأولوية والمعاملة المتساويتين. إن الجمعية العامة، بمشاركتها العالمية وولايتها الشاملة، ينبغي أن تقدم هذه الرؤية الشاملة وتنشط هذه الرؤية كي تصبح فعلا.

وخطط الأمين العام تذكرنا بما ينبغي أن نركز عليه - وهو نزع السلاح والتنمية والسلام. وقد وضعت هذه الأهداف بهذا الترتيب لأن السلام الحقيقي لا يأتي إلا بعد نزع السلاح والتنمية. إن الحرب الباردة لم تكن حربا، ولكنها بالقطع لم تكن سلاما. ففي أعقابها شهدنا، على نحو مخيف للغاية، كيف يؤثر الفقر والمرض ومجموعة كبيرة من ألوان البؤس على قضية السلام. هذه العوامل كلها كانت موجودة طوال الوقت، ولكن عين الحرب الباردة الكليلة لم ترها. وفي سياق ما بعد الحرب الباردة الجديد تصبح الصلة بين نزع السلاح والتنمية والسلم واضحة وضوح الشمس، بل وضوحا لا مهرب منه.

وعلينا أن نبدأ بنزع السلاح. إن مذبحة رواندا تحدث في الذكرى السنوية التاسعة والأربعين لتدمير هيروشيما وناغازاكي. ولما يقرب من خمسين عاما كنا نعيش في ظل الخوف من الفناء العام والكامل، بدلا من نزع السلاح العالمي والكامل. والذين كانوا يملكون أسلحة بيولوجية وكيميائية تخلوا عنها بموجب تعهدات ملزمة عالميا. وعلينا الآن أن نخطو خطوة أخرى منطقية، ونقضي على شر الشرور، ألا وهو أسلحة التدمير الشامل.

لقد أجرينا من قبل مناقشات عالمية حول نزع السلاح النووي، لكن الآن - وقد انتهت الحرب الباردة التي أفرخت هذه الأسلحة، ودخل خصوم الماضي في شراكة من أجل السلام - يكون بالقطع قد حان وقت الاتفاق - في إطار نظم تكون عالمية وشاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها - على خطوات لجعل العالم مكانا أكثر أمنا. وهناك فرصة أخرى ستسنح عندما يحين موعد استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيسان/أبريل المقبل. نرجو أن تغتنم الدول الأطراف هذه المناسبة لإعادة تشكيل المعاهدة إلى صك حقيقي لنزع السلاح العالمي. وبغض النظر عن معاهدة عدم الانتشار، من الأساسي أن ندرس عملية تنفيذ مفصلة لنزع السلاح التام والعالمي،

وهو أمر قَبِل من حيث المبدأ، وإن لم يتعد مجرد الكلام حتى الآن.

في حزيران/يونيه الماضي، في القاهرة، اقترح وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز، بمبادرة من الهند، عقد دورة استثنائية رابعة لنزع السلاح. ونعتقد أن الوقت والظروف مناسبان لأن تخطط الجمعية العامة لعقد هذه الدورة الاستثنائية في العام المقبل، أو بأسرع ما يمكن.

إلا أن نزع السلاح وحده لا يكفي. فنحن نندفع في اتجاه هوة سحيقة أخرى حيث التفاوتات في الثروات بين الأمم يمكن أن تفجر ثورات عنيفة داخل الدول. وستحدث تقلصات عالمية إذا واصلنا إغفال حتمية التنمية. ومشاكل التنمية مشاكل عالمية ويجب أن نتصدى لها جميعا. ويجب أن نضع جدول أعمال مضمونيا للتنمية، وأن نلتزم به وننفذه.

وعلى المنظمة التجارية العالمية التي ستنشأ عما قريب، أن تنهض بما توقعناه وما لم نحققه بالكامل حتى الآن في مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) - وهو عدم التمييز وتوافق الآراء، والوضوح في النظام التجاري الدولي. ونأمل أن تؤدي المفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلى تنشيط النمو الاقتصادي في بلداننا وفي الاقتصاد العالمي، الأمر الذي لن يتحقق إذا دمر توافق الآراء الذي تفاوضنا عليه بعناية والتزمنا به في مراكش، بإقحام مشروطيات جديدة. وسيتزعزع الإيمان بالنظام المتعدد الأطراف إذا استعملت البلدان قوتها التجارية وضغوطها الثنائية لإضعاف وتشويه الاتفاقات التي انضمت إليها لتوها.

إن موضوعات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية تركز على القضايا الحاسمة الخاصة باستئصال الفقر، إلى جانب الاندماج الاجتماعي والحاجة إلى زيادة سُبل العمالة المنتجة التي دونها لن نحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية عريضة القاعدة والمكتفية ذاتيا، وهي الضامن الوحيد للسلم والأمن. ولكي ينجح مؤتمر القمة، علينا أن نتفق على التزامات بتكريس موارد إضافية للبرامج الوطنية في العالم كله. ولا يجوز أن تصرفنا عن هذا الهدف مفاهيم جديدة لا تحظى بتوافق الآراء، ولا تتصدى للاحتياجات الأساسية للتنمية.

وعلى الأمم المتحدة أيضا أن تعيد ترتيب أولوياتها لكي تواجه العديد من اتجاهات الطرد المركزي المزعجة التي نراها آخذة في الظهور. إن ما يحتاجه العالم هو دعم نظام الدولة القومية الذي بنيت عليه الأمم المتحدة. وعليه، ففي حزيران/يونيه من هذا العام أصدر رئيس الوزراء ناراسيمها راو والرئيس يلتسن اللذان يمثلان اثنتين من أكبر الأمم التعددية في العالم، إعلان موسكو المتعلق بحماية مصالح الدول التعددية. وفي هذا الاعلان الذي عمم بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، طرحت روسيا والهند مبادئ إذا تم إعمالها، ستشجع، فيما نعتقد، على مزيد من الوئام في العالم.

في ظل هذه الخلفية، نرى بضع مسائل ينبغي أن تنظر فيها الجمعية العامة. طوال سنوات الحرب الباردة الـ ٤٥ كان مجلس الأمن، رغما عنه، في حالة شلل تام. ولما انتهت الحرب الباردة وجد نفسه يتحمل مسؤولية هائلة. وكما لو كان يريد أن يعوض عن سنوات الشلل الطويلة، اندفع يعمل في مجالات كثيرة. وهنا يجب أن نفكر في نتائج القرارات التي اتخذت في السنوات القليلة الماضية والتي، في بعض المناسبات، أرسلت بموجبها قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة لتسعى إلى تحقيق أهداف صلتها بالسلم واهية إلى حد بعيد.

هناك مذاهب جديدة تبرر تدخل الأمم المتحدة المسلح في ظروف لم تعرف بعد تعريفا دقيقا - على الأقل حتى الآن. وهذه المبادرات حسنة النية، ولكنها، فيما يبدو، لا تتصدى للمشاكل من الزاوية الصحيحة. فالحق الأعلى للإنسان هو الحق في العيش - حقه في الغذاء والمأوى اللذين دونهما تستحيل الحياة. وفقر أمم كثيرة يجعل هذا الأمر مشكلة ليست لها أجوبة سهلة. وإذا كانت هناك ظروف تبرر التدخل المسلح متعدد الأطراف، أفلا ينبغي، من نفس المنطق، أن يكون للأمم المتحدة الحق في إنفاذ الاقتسام المنصف للموارد فيما بين الأمم؟

وقد اقترحت حركة عدم الانحياز، في اجتماع وزراء خارجيتها في القاهرة هذا العام، بعض المبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلم، مبادئ لها أهمية باقية. فجميع الوسائل التي تختارها الأطراف المتصارعة للتسوية السلمية للمنازعات ينبغي أن تستنفد قبل النظر في اتخاذ تدابير قسرية. وينبغي أن تلتزم

عمليات حفظ السلم التزاما صارما بمبادئ الميثاق، ولا سيما مبادئ الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ولا ينبغي النظر في عمليات حفظ السلم إلا بناء على طلب الدول الأعضاء المعنية. ولا يجوز أن تكون موارد أنشطة حفظ السلم على حساب الموارد المخصصة للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة - ولا ينبغي التردد في إنهاء العمليات التي تجاوزتها الأحداث أو التي أصبحت لا تتسق مع ولاياتها. من المهم أيضا كفالة أن يكون هناك، في كل الأوقات، تمييز بين عمليات حفظ السلم، والأنشطة الأخرى التي تباشرها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدات الإنسانية. وبينما التنسيق بين هذه الأنشطة على المستوى الميداني هام فإن إدماجها يمكن أن يغير بلا رجعة من الأغراض الأساسية لهذه الأنشطة المتميزة، وينتقص من فعاليتها.

وتجد ممارسة الحكمة والحصافة في استخدام المنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلم. فالشيء الواجب تعزيزه هنا هو قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلم.

لقد كان ردنا على نداء الأمين العام بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلم بتخصيص لواء لترتيبات يعتمد عليها ويجري اتخاذها ردا إيجابيا.

حقا إن عمل مجلس الأمن ودوره في الأمم المتحدة يكتسيان أهمية كبرى. ولهذا يوجد سبب أقوى في أن يكون المجلس ممثلا للمجتمع الدولي وأن يتوفر لديه أكبر قدر من الشرعية. والأمم المتحدة تحتاج إلى مجلس أمن يكون فعالا، ولكنه لا يمكن أن يكون فعالا إذا نشأ انطباع بأنه يمثل مصالح قوية وأن جدول أعماله يمكن أن يختلف عن جدول أعمال مجموع الأعضاء. ولا يمكن أن تتوقف الديمقراطية والإدارة الحسنة اللتان نحث جميع الدول عليهما عند أبواب الأمم المتحدة.

ويبين تكوين مجلس الأمن في الوقت الحاضر توازن القوة في فترة ما بعد الحرب مباشرة. ومنذ ذلك الوقت، تزايد مجموع أعضاء الهيئة العالمية أضعافا كثيرة. وهناك أيضا انتشار كبير للقوة. ومن أجل إعطاء أعمال المجلس شرعية أكبر وسلطة معنوية وفعالية سياسية، من اللازم توسيع عضوية المجلس. ويجب أن تدرج البلدان النامية في فئة الأعضاء الدائمين لتبيان الطابع العالمي للهيئة العالمية. ويجب أيضا زيادة عدد المقاعد غير الدائمة لإعطاء الدول الأعضاء فرصة أكبر للمشاركة في أعمال المجلس.

إن القيام بتوسيع انتقائي ينفذ على مراحل لعدد الأعضاء الدائمين، ليس من شأنه أن يكون حكيما. إن مجلس الأمن ليس مجلس ادارة شركة - حيث تحدد الأسهم العادية قوة التصويت، كما لا يمكن تشبيهه بمؤسسات بريتون وودز، التي تعكس ثروة الأمم. إن الأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين الأمم. ولا يزال هدفها الرئيسي صيانة السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تتجسد في تكوين المجلس، الذي يجب أن يكون قادرا على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وينبغي أن تحدد المرونة والاستمرارية، وليست الملاءمة، الإطار الزمني لأي توسيع. وعلى أساس أية معايير - السكان ، أو حجم الاقتصاد أو الإسهام في صيانة السلم والأمن الدوليين وفي حفظ السلم أو الإمكانيات المقبلة - تستحق الهند أن تكون عضوة دائمة في مجلس الأمن.

ويجب إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن لتعزيز الوضوح وللتعبير عن الطموحات الديمقراطية للغالبية الساحقة من الدول الأعضاء. ونأمل في أن يفكر الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة زيادة عضوية مجلس الأمن على نحو واف في هذه المسائل في مداولاته في السنة المقبلة.

حقوق الإنسان من أنماط الحياة الدارجة الجديدة. وقد تأصلت في روحنا التقاليد الإنسانية العميقة للحضارة الهندية بتأكيدها على التسامح والوئام وعدم العنف وحرية الفرد. وقد كتب مفكر هندي قبل بضعة قرون:

"إن الإنسان فوق كل شيء آخر. فالإنسان هو الحقيقة العليا. وليس هناك شيء يعلو على الإنسان".

وإن جميع حقوق الإنسان مقدسة تماما في الهند، ويضمنها دستور علماني وقضاء مستقل،

وصحافة حرة، ورأي عام يعبر عنه بقوة. وقد تلقى التزام الهند بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الآن دفعة مؤسسية أخرى بإنشاء لجنتنا الوطنية لحقوق الإنسان، التي بدأت عملها بفعالية، باستنتاجاتها المنشورة في تقريرها السنوي. وانسجاما مع سياستنا المتسمة بالوضوح، نواصل حوارا مستداما مع منظمات غير حكومية هامة، تتضمن فتح أبواب أوسع لوصولها. وقد وجهنا أيضا دعوة إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق الإنسان لزيارة الهند.

إن من الحقيقي أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله على أساس عالمي لدفع التعاون الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولكن المشكلة يجب النظر إليها وفقا لأبعادها الصحيحة. في الهند، على سبيل المثال، تتصدى لمشاكل تنمية ٩٠٠ مليون شخص؛ وفي الشمال الغربي والشمال الشرقي نواجه حركات إرهابية وحشية، مدعومة من الخارج في معظم الأحيان، قتلت الآلاف من الأبرياء، وشردت لاجئين بمئات الآلاف داخل الهند، وهددت سيادتنا ووحدة أراضينا. وسنواجه هذه المشاكل وسنتغلب عليها. وإننا نرحب بدعم ومشورة أصدقائنا في الخارج، ولكننا لا نستطيع قبول فكرة مفادها أن جميع حقوق الإنسان امتياز للإرهابيين. إن حقوق المواطنين الأبرياء والعزل يجب حمايتها. ونحث على ألا تحول مسألة حقوق الإنسان إلى أن تأخذ شعار ذي دافع سياسي لا يبالي بحقوق هؤلاء المواطنين.

وبالنظر إلى نشر سموم الإرهاب على نحو متعمد عن طريق بعض البلدان - وليس فينا من هو محصن ضدها - يجب أن يتحد المجتمع الدولي للدفاع عن نفسه. ليصبح الإرهاب بسرعة وسيلة - إذا لم يكن سلاحا - من وسائل التدمير الشامل, وقد عانت بلدان كثيرة وقد تتأثر بلدان أكثر من جرائه. لقد قتل الإرهابيون في العقود الماضية أناسا أكثر من الناس الذين قتلتهم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي وافقنا على حظرها وتدميرها. وكما قرر المجتمع الدولي تماما أن هناك حاجة إلى اتفاقية لتجريم هذه الأسلحة، يجب أن يتفاوض على نحو عاجل بشأن اتفاقية لمواجهة الإرهاب والقضاء عليه. وإننا نحث الجمعية العامة على البدء في تفكير جاد بشأن هذا الموضوع. يجب أن يقدم المجتمع الدولي أيضا المساعدة اللازمة إلى ضحايا الإرهاب، الذين يتضخم عددهم بمرور الأيام.

ستشهد السنوات الأخيرة للقرن العشرين مجتمعا إنسانيا يمر بمنعطف حرج فيما يتعلق بالمستقبل. هل ستكون نهاية الحرب الباردة علامة على بداية نظام عالمي جديد أكثر استقرارا، وللحرية والرفاهية تنموان على تربة من التعاون وتوافق الآراء والاحترام المتبادل، أم أن العالم سيتجه بدلا من ذلك تدريجيا إلى العقلية التي تولد الفوضى والاتجاه إلى الاندفاع من المركز والتدمير. حتى ينتهي مرة أخرى إلى طغيان الفرض والسيطرة؟ هل ينبغي أن نعود إلى النظام القائم على مناطق النفوذ وهو النظام الذي أدى إلى الكثير جدا من الحروب طوال المائتي سنة الماضية؟ لا تزال هذه الأسئلة بحاجة إلى إجابات كافية.

لقد سأل قبل الكثير من السنوات الأب الروحي لأمتنا، مهاتما غاندي، عن الاختبار الذي ينبغي أن يوجه أعمال الإنسان. وكان استنتاجه، بعد سنوات طويلة من الكفاح بالنيابة عن ملايين كثيرة من الهنود المحرومين، كما يلي :

> "سأعطيك سحرا. عندما تكون في شك، أو عندما تخلو إلى نفسك، طبق الاختبار التالي: تذكَّر وجه أفقر وأضعف رجل قد تكون قد رأيته واسأل نفسك عما إذا كانت الخطوة التي تفكر فيها ستكون ذات أية فائدة له. وهل سيجني أي شيء منها؟ هل ستعيده السيطرة على حياته ومصيره؟".

إذا كانت الحماية المقدمة للناس الضعفاء والمحرومين في المجتمع هي مقياس قيمة المجتمع، وهذا هو في الواقع ما يجب أن يكون عليه الحال، فإن ملايين اللاجئين، والصراع والفقر والجوع والحرمان التي تؤثر على مناطق كثيرة من العالم اليوم دليل ساطع على فقدان بعض أسسنا الأخلاقية الحيوية. وإذا كان عالم اليوم سيحقق مستقبلا يبدو قائما على نحو متزايد على الجشع والكراهية، يجب أن نتذكر مرة أخرى أن نبل وسائلنا، والأهداف التي نتوخاها، هي التي تقرر مكافآتنا. ولن تحدد رفاهيتنا إلا وفقا للقيم والمبادئ التي نلتزم بها.

وكما علمنا مهاتما غاندي وحكماء سابقون له وكما كانوا يمارسون، أن الصدق والخير والعطف وعدم العنف ومعاملة الآخرين كما نرغب في أن يعاملونا به نحن أنفسنا، هي القيم التي تصمد حقا اختبار الوقت. وهذه هي القيم التي يجب أن تغرس في منظمتنا العالمية العظيمة الأمم المتحدة، التي نلتزم بها جميعا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية العربية السورية، سعادة السيد فاروق الشرع.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يطيب لي أن أهنئ السيد إيسي على انتخابه رئيسا للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، وأن أعبر عن تقديرنا للمسؤوليات الكبيرة التي سينهض بها بالتعاون مع الأمين العام في التحضير لاحتفال الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لتأسيسها. أود أن أغتنم هذه المناسبة أيضا لأشيد باسم بلادي، سورية، بنضال افريقيا الطويل والقاسي ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، هذا النضال الذي توج أخيرا بإقامة جمهورية جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية وغير العنصرية. إنه انتصار ليس لافريقيا فحسب، وإنما للبشرية وللمجتمع الدولي، وخصوصا للأمم المتحدة باعتباره من أهم إنجازاتها. إن هذا الإنجاز الكبير سيظل مصدر إلهام وتفاؤل لنا جميعا بأن صيرورة كل أشكال العنصرية حتما إلى زوال.

إن الاحتفال بالذكرى الخمسين لقيام الأمم المتحدة سيطرح أسئلة جوهرية حول دورها وإنجازاتها والعقبات التي واجهتها وما زالت تواجهها، لكن السؤال الأهم باعتقادنا سيدور حول إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها لتصبح أكثر ديمقراطية، وبالتالي أكثر قدرة على الاستجابة للمتغيرات الكبرى التي طرأت على الساحة الدولية وخصوصا منذ نهاية الحرب الباردة.

ويبدو أن أحدا من الدول الأعضاء لا يعارض من حيث المبدأ فكرة إدخال إصلاحات على الأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن. ولكن ما قد يستغرق حله سنوات هو التوصل إلى اتفاق على طبيعة الإصلاحات المطلوبة، وعلى معايير انتقاء الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، وقبل كل هذا وذاك على حق النقض، من حيث توسيعه أو إلغاؤه من الميثاق.

إن أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حاليا لم تسهم في صياغة الميثاق، لأنها كانت ترزح تحت نير الاستعمار، كما كانت دول أخرى قد زجت بعد استقلالها في الحرب الباردة التي كانت الأمم المتحدة من بين إحدى أهم ساحاتها. وفي هذا السياق تطرح البلدان النامية السؤال التالي: إذا كان الاستعمار قد ولى إلى غير رجعة، وإذا كانت الحرب الباردة قد وضعت أوزارها فعلا، فهل هناك من أسباب أخرى تحول دون المساهمة الفاعلة للبلدان النامية في إعادة هيكلة الأمم المتحدة وأخذ نصيبها الديمقراطي في مجلس الأمن؟

ومهما يكن من أمر، فإننا نأمل أن لا يأتي الجواب سلبيا، وأن لا يستمر خوض الحرب الباردة بأشكال مبتكرة وتحت ذرائع مختلفة. فذلك ليس في مصلحة أحد، ولا يخدم أي غرض مفيد على المدى القريب أو البعيد، فعالم اليوم بشماله وجنوبه، بشرقه وغربه، يواجه تحديات لا مثيل لها تحتاج إلى تعاون جميع الدول الأعضاء لمواجهتها. تحديات تبدو صغيرة في بداياتها، لكنها قد تكبر وتتسع كالوباء. ففي قارات عديدة ولدت من رحم الحرب الباردة عشرات الحروب الأهلية، وأسباب هذه الحروب متنوعة: قومية، عرقية، دينية، قبلية، وتحصى ضحاياها بمئات الألوف. أما لاجئوها ومشردوها فهم يقدرون بعشرات الملايين. كما يبلغ عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر في عالم اليوم حوالي خُمس سكان الكرة الأرضية من بينهم تسعون في المائة يعيشون في البلدان النامية.

ولعل أكثر ما يبعث على الدهشة والاستغراب ظاهرة انتشار الجريمة المنظمة في دول لم تكن تعرفها من قبل، وقد أضحى لها شبكاتها الدولية وتنظيماتها السرية التي تقدر بالآلاف وتستطيع انتهاك أكثر القوانين شدة مستخدمة كل الوسائل غير المشروعة، بما في ذلك تهريب المكونات النووية وتصاميمها العلمية.

إن التعاون الدولي الذي لا غنى عنه لمواجهة هذه التحديات بمختلف أشكالها، لا يستطيع تحقيق النتائج المرغوب فيها إذا انطلقت بعض الأطراف الرئيسية فيه من استحضار روح الحرب الباردة لنبش الماضي

بدلا من التطلع إلى المستقبل، أو إذا ما تحركت على خلفية عنصرية، أو تصرفت بدوافع دعائية أو انتخابية.

وليس من المبالغة القول إن هذه العوامل والدوافع الذاتية قد لعبت دورا في تعثر الجهود الدولية حتى الآن في معالجة عدد من الأزمات الخطيرة، وخصوصا تلك التي فاقت المعاناة الإنسانية فيها حدود الوصف والخيال، كما هو عليه الحال في البوسنة، والصومال، ورواندا، ناهيك عن أفغانستان التي تغلب فيها قصر النظر لدى بعض الأطراف المتصارعة على كل حكمة وتبصر.

ولكن، من جهة أخرى، لا بد أن ننوه بلجوء الولايات المتحدة إلى الحوار السياسي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكوبا بدلا من الاستمرار في سياسة المجابهة ضدهما. إنها خطوات إيجابية على الطريق الصحيح، نأمل أن تتواصل وتتسع لمعالجة قضايا أخرى في مقدمتها قضية لوكربي مع ليبيا، بحيث يصبح الحوار السياسي الخيار الأنسب في حل الخلافات بين الدول. وفي هذا السياق، فإننا نأمل أن يتم التوصل إلى حل مرض بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لقضية الجزر عبر الحوار الودي، بما يحفظ الحقوق ويعزز علاقات الصداقة بين البلدين الجارين.

لقد كانت سورية من بين أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي وقعت في عام ١٩٦٨ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية انطلاقا من قناعتها بأن امتلاك هذا السلاح الفتاك من قبل أي دولة في منطقتنا البالغة الحساسية سيشكل مصدر قلق كبير، ليس لشعوب المنطقة فحسب، وإنما للعالم أجمع. وكانت تقديرات بلادي يومئذ بأن توقيعها المبكر سيحفز إسرائيل على التوقيع عاجلا أم آجلا، وسيلغي هاجسها في تملك السلاح النووي. وقد تبين فيما بعد أن تقديراتنا لم تكن، وللأسف، في محلها. فإسرائيل لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم تقبل أن تُخضع منشآتها النووية للرقابة الدولية.

ومرة أخرى، وخلال انعقاد مؤتمر حظر السلاح الكيميائي في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، كانت سورية سباقة للدعوة في المؤتمر إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، وذلك في إطار الأمم المتحدة. ولكن إسرائيل لم تستجب أيضا لهذه الدعوة، ولا إلى الدعوات التي صدرت عن الأمم المتحدة وعن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو عن مؤتمرات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد أصبحت هذه القضية في غاية الأهمية والخطورة، لا سيما في ضوء عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط. إذ لا يمكن القبول بوضع متميز أو استثنائي لطرف على حساب طرف آخر، في قضايا حساسة ومصيرية تتعلق بالأمن الإقليمي الذي يجب أن يتسم بالمساواة والتكافؤ.

إن اقتراب عقد مؤتمر الدول الأطراف لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام القادم بسبب انتهاء مفعول سريانها سيتيح فرصة نادرة لإظهار النوايا السلمية لدول المنطقة كافة.

إن انضمام جميع دول منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل خطوة حيوية باتجاه تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد فإن الجمهورية العربية السورية تطالب من على منبر الأمم المتحدة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى وضع منشآتها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تتمكن دول المنطقة من الموافقة على تمديد المعاهدة. إن تحقيق ذلك يشكل خطوة هامة لخلق مناخ ثقة يساهم في بناء السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

لقد مرت ثلاث سنوات منذ انعقاد مؤتمر مدريد دون أن يتحقق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط. وهذه حقيقة لا يلغيها حصول بعض التقدم على بعض المسارات.

إن منطقتنا هي مهد الحضارات الإنسانية والديانات السماوية والتي تمرس أبناؤها جيلا بعد جيل على التصدي للغزاة، آن لها أن تنعم بالسلام والاستقرار، وهذا لا يتحقق بأنصاف الحلول أو بفتات السلام، أو باتفاقيات تمس الكرامة الوطنية وتفرط بمصالح الأمة.

لقد وافقت سورية على مبادرة الولايات المتحدة التي تعهدت فيها بالعمل على تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، على أساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وصيغة "الأرض مقابل السلام" بما في ذلك إيجاد حل سياسي للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، أكدت الولايات المتحدة بأنها لا توافق على ضم أية أجزاء من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، انسجاما مع مواقفها السابقة برفض تطبيق القانون الإسرائيلي على الجولان السوري.

وفي ضوء تعقيدات الصراع العربي - الإسرائيلي، وشكوك الأطراف العربية بالنوايا الإسرائيلية، اتخذت سورية قرارين هامين يكمل أحدهما الآخر:

القرار الأول هو الالتزام بالتنسيق بين الأطراف العربية المشاركة في عملية السلام، انطلاقا من قناعتنا بأن الأطراف العربية ستستفيد من تضامنها، كما ستستفيد من موقف سورية وإمكاناتها المختلفة، وبأن شمولية الحل ستشكل، من جهة ثانية، ضمانة للجميع لدى استجابتهم لمتطلبات السلام.

والقرار الثاني هو أن يكون خيار السلام استراتيجيا كي لا نضلل أحدا من شعبنا، وكي يعرف الآخرون حقيقة نوايانا فيتصرفوا على أساسها.

وفي هذا الصدد، كانت قناعتنا راسخة بأن هذين القرارين الهامين سيكونان في مصلحة جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام، وسيقومان أيضا بتسهيل مهمة الراعيين الأمريكي والروسي في تحقيق السلام الكامل في المنطقة، مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧.

لكن عملية السلام لم تستمر للأسف في طريقها الصحيح لتحقيق هدفها المطلوب. الأسباب عديدة. غير أننا لا نرى فائدة في تفصيل ذلك، كما لا نريد الاستطراد في الحديث عن الوضع الراهن للذين ابتعدوا عن التنسيق العربي. ونكتفي فقط بالإشارة إلى نقطة جوهرية كشفت عنها تصريحاتهم العلنية، وهي أنهم باتوا يتساءلون عن جدوى ما أقدموا عليه، وأصبحوا غير قادرين على المساهمة في إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة.

وفي الواقع، إن ما تشيعه إسرائيل من أجواء متفائلة حول الشوط الكبير الذي قطعته عملية السلام لا صحة له إلا من وجهة نظرها، لأن ما تحقق حتى الآن من اتفاقات يخدم فقط مطالب إسرائيل من معادلة "الأرض مقابل السلام". في حين بقي الطرف العربي الذي وقع معها هذه الاتفاقات في حالة انتظار استجابة إسرائيل لمطالبه.

إن أهم ما يميز السياسة السورية بقيادة الرئيس حافظ الأسد هو التوفيق بين المبادئ والواقع. إن المبادئ التي لا تقف على أرض الواقع مآلها الزوال، وكذلك فإن معايشة الواقع دون التمسك بالمبادئ ستؤدي إلى الانحدار.

إن سورية تريد السلام، وتدرك أن للجميع مصلحة في هذا السلام، كما تدرك سورية أيضا أن للسلام متطلباته الموضوعية، وهي مستعدة للوفاء بهذه المتطلبات التي يتم الاتفاق عليها. إن سورية تعني ما تقول وتلتزم بما تعني. فمعادلة "الأرض مقابل السلام" يجب أن تطبق بشقيها. وعودة كامل الجولان ليست موضع مساومة، أو تأخير غير مبرر، أو اختبار للنوايا ليس في مكانه. وعلى هذا الأساس، فإن سورية مع سلام حقيقي يعيش ويزدهر دون معوقات مصطنعة أو شروط تعسفية. إن تحميل عملية السلام أكثر مما تحتمل لا يساعد عملية السلام بل يشكل خطرا عليها. يجب أن لا تُقحم عملية السلام في ما هو خارج عن إطارها.

ومن المؤسف أن إسرائيل، بحكم نفوذها القوي في وسائل الإعلام، نجحت في تشويه المعلومات وقلب الحقائق، لدرجة أن بعض أوساط الرأي العام الغربي باتت تعتبر أن سورية كانت تستخدم مرتفعات الجولان للاعتداء على الإسرائيليين وليس العكس. لقد كان غرض إسرائيل من وراء قلب الحقائق تبرير احتلالها الجولان وعدم الانسحاب منه بذرائع أمنية. إن ما جرى من صدامات مسلحة بين سورية وإسرائيل ما بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٦٧، كان البادئ به هو الجانب الإسرائيلي وليس الجانب السوري. إن العودة إلى سجلات الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن التي صدرت خلال تلك الفترة، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك تحميل إسرائيل مسؤولية البد بإطلاق النار بهدف طرد المزارعين السوريين من أرضهم ومنعهم من حصد محاصيلهم. وكان من الطبيعي أن يدافع السوريون في

كل مرة عن مواطنيهم وأرضهم بالرد على مصادر النيران.

وتؤكد هذه الوقائع أيضا المذكرات التي نشرها كبار ضباط الأمم المتحدة الذين كانوا مكلفين بالإشراف على مراقبة اتفاق الهدنة بين سورية وإسرائيل خلال تلك الفترة. ومن بينهم الجنرال "أودبول" والجنرال "كارل فان هورن". إن أسلحة اليوم المتطورة لا تقف أمام قدراتها المرتفعات أو الجبال. ومع ذلك، فإن مقابل مرتفعات الجولان تقف جبال الجليل التي تفوقها ارتفاعا داخل إسرائيل.

وفي كل الأحوال، سواء استخلص الرأي العام الإسرائيلي الحقيقة من هذه المعلومات أم لا، فإن ميثاق الأمم المتحدة قد نص على مبدأ أساسي هو "عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة". وأكدت هذا المبدأ القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن. إن عملية السلام الجارية لا يمكن أن تكتمل إلا بانسحاب إسرائيل من كامل الجولان وجنوب لبنان.

إننا مؤمنون بعدالة موقفنا لأننا أصحاب حق لا يمكن أن نتخلى عنه. وكما قال الرئيس حافظ الأسد: التخلي عن أي جزء من الوطن معناه "التخلي عن الوطن وعن الإرادة الحرة...". إننا نريد السلام العادل الذي يعيد لكل ذي حق حقه. السلام الشامل الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة وتنعم في ظله بالأمن والاستقرار والازدهار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية كوريا، سعادة السيد هان سونغ - جو.

السيد سونغ - جو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لتسمحوا لي، سيدي، بتقديم التهانئ بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وإني على اقتناع بأن خبرتكم الواسعة وقيادتكم ستسهمان بقدر كبير في نجاح الدورة. وفي الوقت ذاته، أود الإعراب عن التقدير للأعمال الممتازة التي قام بها سلفكم، السفير صامويل ر. إنسانالي ممثل غيانا خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أعبر عن التقدير للأمين العام السيد/ بطرس بطرس غالي، لتفانيه في خدمة قضية الأمم المتحدة.

ويؤكد التطور الجاري على المسرح العالمي منذ الدورة الماضية أننا نعيش عصر التحول التاريخي. وتؤكد التطورات المشجعة في جنوب افريقيا والشرق الأوسط حالة التغير في الأنماط التقليدية للنظام الدولي. وقد أصبحت الدول في حالة من الاعتماد المتبادل بحيث لا يمكن للقوة القيام، بعد الآن، بدور الحَكَم النهائي. وفي العلاقات بين الدول، بدأ إنفاذ الأحكام والاتفاقات والقواعد المتحضرة على قدم المساواة مع القواعد التنظيمية التقليدية.

وقد عشنا حتى حلول العهد الحديث فيما يجوز تسميته بعصر توماس هوبس، حيث كان الصراع، لا التعاون، هو الخصيصة المحددة للعلاقات بين الدول. وكانت العلاقات الدولية تنظم، بصفة أساسية، من خلال آلية توازن القوى. فقد شهدنا أحيانا هيمنة دولة واحدة، كما شهدنا في أحيان أخرى عدة دول تعمل في توافق، ولكن هذا لم يكن سوى أشكال مختلفة لما كان يجري، على نحو أساسي، من صراع في سبيل القوة والسيطرة.

ثم ظهرت في أوائل هذا القرن الرؤية الويلسونية، التي دعت إلى قيام منظمة عالمية. ونحن مدينون للأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه الرؤية. فقد تصورت البشرية، بعد الحرب العالمية الثانية - وحتى في ذروة الحرب الباردة - قيام عالم أكثر استعدادا لمواجهة المخاطر. وطرح، مثلا، العالم السويدي غونار ميردال رؤية للرفاه العالمي، وحث على التحرك " إلى ما يتجاوز نطاق دولة الرفاه."

والآن، ونحن في نهاية القرن العشرين، فإن انقضاء الحرب الباردة يهيئ لنا أيضا تصورا آخر لعالم جديد. ويفقد النظام القديم المستند إلى القوة قبضته المسيطرة على العلاقات الدولية. وانقضت الأيام التي كان الخلل في ميزان القوى يستدعي فيها بالضرورة انبعاث الطموحات أو المغامرات. وذهبت إلى غير رجعة أيام الايديولوجيات التوسعية والداعية إلى معتقدات جديدة. وظهر نظام جديد ينهض على أساس الاتفاق السلمي والتعاون والاعتماد المتبادل.

[تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد توري (غينيا - بيساو).

إن أفضل ما يوصف به ذلك أنه مجتمع عالمي قابل للتأثير المتبادل. ففي عالم اليوم، لا يستطيع أي بلد أن يظل بمنأى عن التأثر بما يحدث في بلد آخر من خراب، سواء كان ذلك ناجما عن الجوع أو الطغيان أو التلوث البيئي أو انتشار الأسلحة. وبالمثل، يستطيع كل بلد أن يستفيد من رخاء العالم وسلمه وبيئته الأنظف. وهذا العالم الجديد، إذا ما نجح في التصدي للقضايا الشائكة مثل انتشار أسلحة التدمير الشامل، سيتيح لنا أن نفلت من المعضلة الأمنية القديمة العهد.

فما الذي نستطيع أن نفعله لحل تلك المشاكل الحرجة المحدقة، مثل الفقر والتلوث والسكان والصراعات الوطنية والقهر وسباق التسلح؟ والأكثر من ذلك، أننا في حاجة إلى قيم مشتركة وغايات مشتركة. ونحتاج بداءة إلى تفهم سليم لطبيعة تلك المشاكل الجديدة. ويجب أن نسلم بأنها مشاكل تمسنا جميعا وتتطلب جهودنا المتضافرة.

وفي هذا العهد الجديد، لا يمكن تحقيق سلم عالمي أصيل دون أن نتصدى على النحو الصحيح لقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن خطة للتنمية باعتباره مبادرة حسنة التوقيت وملائمة. لقد نقل تقريره الأمم المتحدة إلى صدارة المناقشات الدائرة بشأن التنمية.

ونظرا إلى أهمية الإرادة السياسية للدول في هذا المسعى، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تقوم بدور قيادي بأن تعمل كمحفل للدول كيما تستنبط سبلا لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تقوض السلم والأمن في أنحاء كثيرة من العالم. وإننا لنأمل في أن توفر الدورة الحالية للجمعية العامة فرصة تمس الحاجة إليها من أجل مناقشة تلك القضايا الحيوية بمزيد من الجدية. وستعمل جمهورية كوريا، مستفيدة من خبرتها الحديثة العهد في مجال التنمية، على أن تساهم بالكامل في الجهود المبذولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

وفي حزيران/يونيه من هذا العام، نوقشت مجموعة مختلفة من قضايا التنمية في جلسات الاستماع العالمية المعنية بالتنمية. وقد وضع في تلك الجلسات تأكيد خاص على التنمية المركزة على الإنسان، والترابط ما بين السلم والتنمية، والحاجة إلى تدعيم التعاون الدولي. وآمل في أن يوضع برنامج عمل محدد يستند إلى الآراء المليئة بالمعلومات التي قدمت في جلسات الاستماع وأثناء الجزء المعقود على مستوى عال من الدورة الموضوعية لسنة ١٩٩٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد علمتنا تجارب الماضي أن التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي لا ينفصمان. ويتضمن التقدم الاجتماعي الفعلي بالضرورة نموا اقتصاديا جما. وفي نفس الوقت، إن جوهر التنمية الاجتماعية - تعزيز الرفاه الاجتماعي، وإعادة التوزيع المنصف، وحماية البيئة - حاسم بالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا السياق، أنا على اقتناع بأن القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي ستعقد في كوبنهاغن في السنة القادمة ستقيم معلما جديدا في ميدان التنمية الاجتماعية عن طريق وضع خطط عمل فعالة وقابلة للتطبيق.

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وثيقة الصلة بالقضايا البيئية. وخلال العقود الأربعة الماضية، تضاعف سكان العالم في حين نما الاقتصاد العالمي ثماني مرات. وقد بدأت الكرة الأرضية تشعر لأول مرة بالوطأة الثقيلة للنشاط البشري. وقد أصبح واضحا أن كوكبنا لن يستطيع بعد الآن أن يواكب وقع الاستغلال الذي يتعرض له. وتجب إقامة توازن بين البيئة والتنمية، والتماس الانسجام بينهما.

وقبل سنتين، اتخذت الأمم المتحدة مبادرة هامة جدا بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وينبغي لنا أن ندعم الهدف الذي وضعه هذا المؤتمر: التنمية المستدامة والسليمة بيئيا. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تقوم بدور قيادي في حماية البيئة. وينبغي تقديم الدعم للبلدان النامية في شكل مساهمات مالية ونقل للتكنولوجيا السليمة بيئيا. وينبغي للبلدان النامية، من جانبها، أن تبذل جهودا تتناسب مع قدراتها.

إن جمهورية كوريا، باعتبارها عضوة في لجنة التنمية المستدامة، قد شاركت بنشاط في وضع أنظمة عالمية للبيئة. وقد انضممنا إلى الاتفاقات البيئية الدولية وساهمنا في مرفق البيئة العالمية. وستواصل حكومتي جهودها وتعاونها لتحقيق التنمية وبيئة أفضل على حد سواء.

واليوم نشهد عملية نزوح حاشدة للناس في أنحاء كثيرة من العالم نتيجة للصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

ويسرنا أن قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدات الإنسانية قد تدعمت من خلال التنسيق الوثيق بينها وبين الهيئات الوثيقة الصلة. بيد أن النداءات الموجهة من أجل الموارد المطلوبة بإلحاح تلبى في العادة بجزء من الأرقام المستهدفة مما يعوق التنفيذ الفعال للبرامج الإنسانية إعاقة خطيرة. ومرة ثانية، نحن بحاجة إلى مساعدة سخية من المجتمع الدولي بأكمله.

ويسعدني أن أبلغكم بأن الجمهور الكوري قد تنبه إلى أهمية المساعدات الإنسانية بفضل الحملات الجماهيرية التي نظمتها مؤخرا الحكومة ومنظمات غير حكومية شتى في كوريا. ويدلل على ذلك أننا أرسلنا معونات مالية وأخصائيين طبيين وإمدادات طبية إلى أماكن مضطربة مثل رواندا.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، انقضى أكثر من سنة منذ انعقاد مؤتمر فيينا العالمي بشأن هذا الموضوع الهام في ١٩٩٣. وإن من دواعي غبطة حكومتي أن ترى أن بعض أحكام خطة عمل المؤتمر قد نفذت بالفعل.

ومنذ العام الماضي تواصل الحكومة الكورية مخلصة تنفيذ سياسة نسميها "الدبلوماسية الجديدة" تؤكد على القيم العالمية لحقوق الإنسان والرفاه والحرية والديمقراطية. ونستعد في الوقت الراهن لأن نصبح طرفا في اتفاقية مناهضة التعذيب، وفي تموز/يوليه الماضي عقدت حلقة عمل الأمم المتحدة الثالثة لإقليم آسيا والمحيط الهادئ المعنية بقضايا حقوق الإنسان في سيول. وكان من بين نتائج الحلقة قبول اقتراحنا بعقد حلقة العمل على أساس منتظم. وهذا الاتفاق تعبير عن الإرادة الجماعية لجميع بلدان آسيا والمحيط الهادئ مما ساعدنا على الاقتراب خطوة أخرى من أن ننشئ في نهاية المطاف مؤسسة إقليمية لحقوق الإنسان.

ومن المهام الحاسمة الأخرى بالنسبة للسلم والأمن العالميين منع انتشار أسلحة التدمير الشامل، النووية والكيميائية العضوية على حد سواء. والأمر الأكثر إلحاحا أنه يجب علينا أن نعالج مشكلة الانتشار النووي. وتؤيد جمهورية كوريا التمديد غير المحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر الاستعراض والتمديد في ١٩٩٥. لقد أسهمت المعاهدة إسهاما هائلا في الأمن الدولي باعتبارها الدعامة الأساسية لنظام عدم الانتشار. وينبغي توطيد شرعية المعاهدة من خلال ما تبذله الدول النووية من جهود متحددة في هذا الصدد، ومن خلال زيادة التعاون الدولي من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي نفس الوقت، ينبغي زيادة فعالية نظام عدم الانتشار بواسطة تدعيم نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب هامة جدا أيضا. وما من شك في أن معاهدة للحظر الشامل للتجارب تكون عالمية الطابع وقابلة للتحقق ستكون أداة رئيسية لتدعيم نظام عدم الانتشار ولتحقيق التقدم في نزع السلاح النووي. وتتطلب التغييرات الحديثة العهد في النظام العالمي ترشيدا لجداول نزع السلاح وطرائق عمل جديدة. ويجب أن تلبي أطر نزع السلاح المتعددة الأطراف هذه الاحتياجات. وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة باستمرار لمؤتمر نزع السلاح بوصفه محفلا تفاوضيا، فإنه ينبغي توسيع عضويته.

وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أيضا تشجيع الجهود المبذولة لاتخاذ تدابير لنزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بالمناقشات المثمرة التي دارت حول تدابير بناء الثقة في المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تموز/يوليه الماضي في بانكوك. وإذا أجري حوار أمني بشأن المنطقة دون الإقليمية لشمال شرقي آسيا تمم الحوار هذا الإطار الذي يضم المنطقة بأسرها.

ثمة تحد رئيسي لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتمثل في المشكلة النووية التي تثيرها كوريا الشمالية، فهي تشكل تهديدا خطيرا ليس لشبه

الجزيرة الكورية فحسب، بل أيضا لمنطقة المحيط الهادئ الآسيوية والعالم بأسره. ولا بد من تبديد الشكوك المحيطة ببرنامج كوريا الشمالية النووي تبديدا كاملا وذلك بضمان وضوح أنشطتها النووية الماضية والمقبلة بالإضافة إلى الحالية. ولهذا السبب، يتعين على كوريا الشمالية أن تتعاون تعاونا تاما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطبيق اتفاق الضمانات وتنفيذ الإعلان المشترك المعني بجعل شبه الجزيرة الكورية لا نووية.

وإذا ما قامت كوريا الشمالية بالوفاء بتعهداتها بحسن نية، فإننا سنفعل كل ما في وسعنا لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويرتهن استعداد جمهورية كوريا لجعل مواردها المالية والتكنولوجية متاحة للتنمية الاقتصادية الشاملة لكوريا الشمالية بحل المسألة النووية وذلك بروح الازدهار المتبادل.

تتيح لنا الحالة الدولية لما بعد الحرب الباردة فرصا لإقامة عالم جديد بالإضافة إلى تحديات مضاعفة لجهودنا من أجل السلم والتنمية. لذا، من الحتمي الآن أكثر من أي وقت مضى زيادة دور الأمم المتحدة.

إن دور الأمم المتحدة في حفظ السلام من أبرز التغيرات التي حدثت في أعقاب الحرب الباردة. ونظرا لأن الصراعات الإقليمية تحل محل مواجهة الحرب الباردة ذات القطبين، توسعت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام توسعا مثيرا سواء في الكم أو نوع الولاية.

ونظرا للموارد المحدودة المتاحة لأنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، ينبغي بذل جهد إضافي للاستخدام الفعال للدبلوماسية الوقائية. والمقررات الخاصة بتدخل الأمم المتحدة في الصراعات الفعلية يجب أن تتخذ على نحو انتقائي وبأولويات صحيحة. وينبغي أيضا بذل الجهود المستمرة لتناول أسلوب التدخل ووسائل تأمين الموارد اللازمة.

لا تزال جمهورية كوريا ملتزمة التزاما راسخا بأنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وكجزء من تأييدها المستمر، أرسلت جمهورية كوريا وحدة هندسية إلى الصومال في العام الماضي. وفي الشهر الماضي أوفدنا وحدة طبية إلى الصحراء الغربية وفي غضون بضعة أيام سيصل مراقبون عسكريون كوريون إلى جورجيا. وتخطط كوريا أيضا للانضمام إلى جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنظيم قوات احتياطية.

تؤكد الدبلوماسية الجديدة لحكومة بلدي على تحقيق الطابع العالمي. وتسعى كوريا - من خلال اشتراكها النشط في الشؤون العالمية - إلى الاضطلاع بدورها الصحيح في إطار الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق تقدمت جمهورية كوريا بترشيحها للحصول على مقعد في مجلس الأمن لفترة عامي ١٩٩٦-١٩٩٧. ونحن نتطلع إلى تشجيع وتأييد الدول الأعضاء الأخرى لهذا المسعى.

إننا نؤيد إصلاح الأمم المتحدة. فهذه الإصلاحات ضرورية للتصدي على نحو أفضل للتحديات الجديدة التي تواجهها هذه الهيئة العالمية. وبزيادة عضوية الأمم المتحدة من ٥١ عضوا في عام ١٩٤٥ إلى ١٨٤ عضوا في عام ١٩٩٤، يبدو توسيع عضوية مجلس الأمن أمرا ضروريا. لكن السؤال الرئيسي هو كيف يمكن زيادة عدد المقاعد دون إضعاف فعالية مجلس الأمن. وقد تكون الإجابة خلق فئة ثالثة من أعضاء المجلس، يصاحبها توسيع العضوية غير الدائمة.

وكيما تضطلع الأمم المتحدة على نحو كامل بدورها في البيئة الدولية الجديدة تجب أن تعالج الصعوبات المالية التي تواجهها علاجا سليما. كما يتحتم تعزيز فعالية المنظمة وإدارتها لضمان الاستخدام الفعال للموارد المتاحة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بإنشاء مكتب خدمات الإشراف الداخلي، ونحن نتطلع إلى الدور النشط الذي يضطلع به وكيل الأمين العام الذي عين حديثا لإدارة المكتب آنف الذكر.

تشعر جمهورية كوريا شعورا خاصا بوجود تشابه بينها وبين الأمم المتحدة. فكل من كوريا والأمم المتحدة ولدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكانت لكلتيهما عند إنشائهما توقعات كبيرة: فالأمم المتحدة حداها الأمل في تحقيق سلم عالمي، في حين كانت كوريا تأمل في تحقيق الرخاء والسيادة الوطنيين. وكل منهما واجهت إحباطا. إذ تحطمت توقعاتهما من جراء الصراع والانقسام: الحرب الباردة والانقسام بين الشرق والغرب بالنسبة للأمم المتحدة؛ والحرب الكورية والانقسام بين الشمال والجنوب بالنسبة لكوريا.

والآن، ها هي الأمم المتحدة تنهض، أخيرا، من ماضيها الأليم بآمال جديدة؛ ولم تعد هذه الهيئة العالمية رهينة حقوق النقض التي كانت تفرضها الحرب الباردة والتي كانت تشل عملها. كما تغلبت جمهورية كوريا على الصعوبات الاجتماعية السياسية والتخلف الاقتصادي لكن الانقسام داخل شبه الجزيرة الكورية ما زال موجودا. وتحدو الشعب الكوري رغبة عارمة، بل وأيضا إيمان راسخ، بتحطيم أصفاد الانقسام الوطني قريبا حيث يعمل الشمال والجنوب معا بروح المصالحة والتعاون.

إن علاقة بلادي الفريدة بالأمم المتحدة تجعل الذكرى السنوية الخمسين القادمة ذات مغزى خاص بالنسبة لنا. إن اللجنة الوطنية لجمهورية كوريا للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة شكلت في نيسان/أبريل الماضي. وتقوم هذه اللجنة بتحضير عدد من البرامج، بتأكيد خاص على تعزيز الوعي بدور الأمم المتحدة في صفوف الجيل الجديد. كما تخطط للمشاركة بنشاط في البرامج التي ترعاها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى أن شركة كورية رائدة تشارك بوصفها كفيلا عالميا في الإعداد للذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة.

في السنة القادمة ستحتفل الأمم المتحدة بعيدها الخمسين. وستكون هذه فرصة لنا جميعا لتذكيرنا مرة أخرى بالأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. إن العالم الجديد الذي تصوره الآباء المؤسسون لهذه الهيئة لم يتشكل بعد. لكن علينا أن ندرك أننا نقف الآن على مفترق طرق حاسم في التاريخ، وأن فرصة نادرة متاحة لنا.

وعلينا أن نسعى إلى تحقيق عالم يسوده السلم والرخاء ويقوم على أساس التكافل والتعاون بين الأمم. وسيتوقف تحقيق النجاح على قدرتنا على فهم طبيعة البيئة الدولية الجديدة، التي تختلف اختلافا جذريا عن البيئة القديمة، وعلى إصرارنا على مواجهة التحدي.

علينا أن ننضم إلى القوى التي ستشكل المستقبل. فباتحادنا، وباتحادنا فقط، يمكننا أن نبني هذا المجتمع العالمي الجديد وأن نحقق الازدهار فيه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠